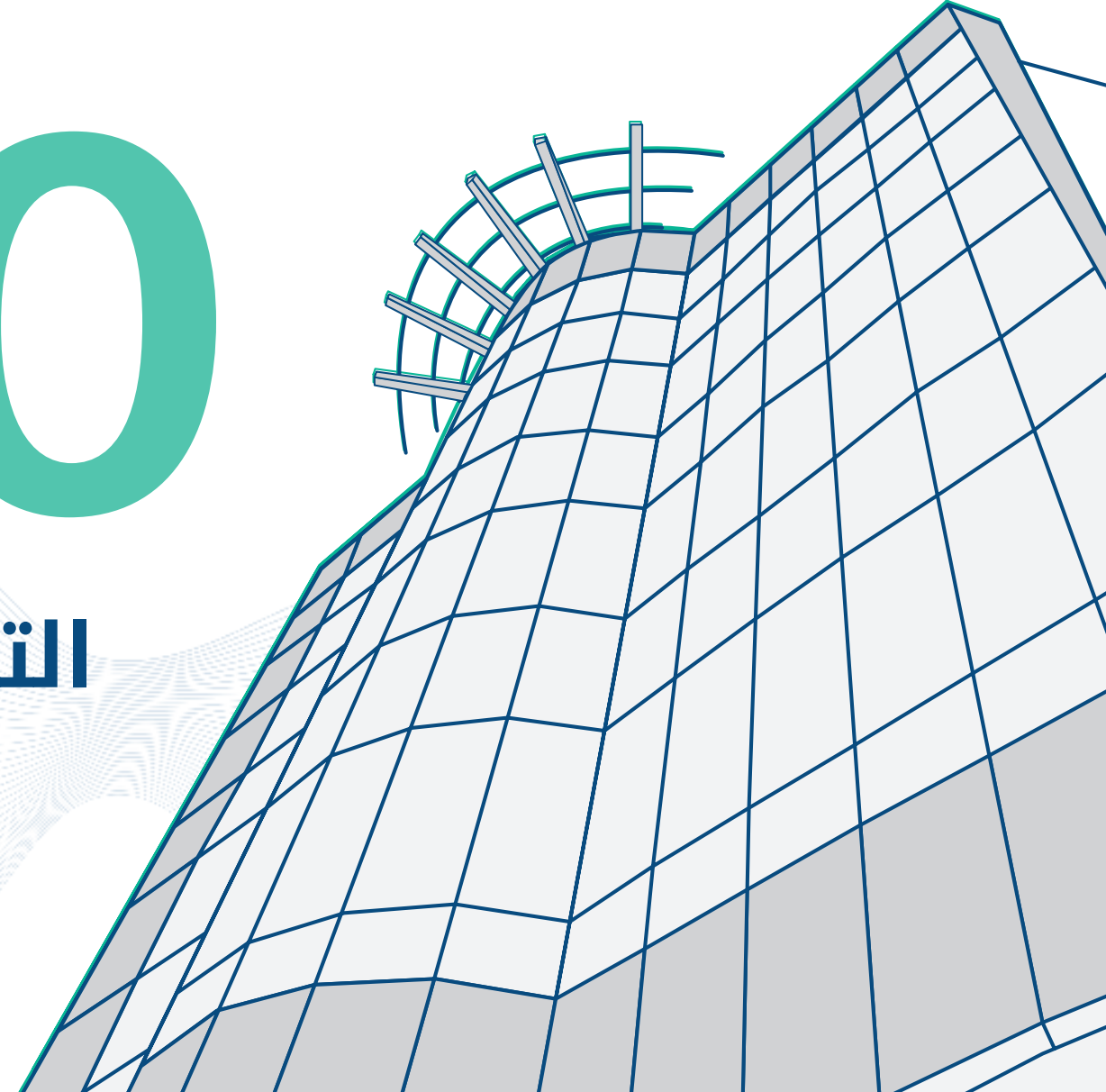




الهيئة السعودية للمحاميين
SAUDI BAR ASSOCIATION

2020

التقرير السنوي







خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله الثاني بن عبدالعزيز آل سعود

يحفظه الله



صاحب السمو الملكي

الإمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
يحفظه الله

فهرس المحتويات

33	رابعاً: مبادرات الهيئة.
36	خامساً: اللقاءات الشهرية.
	سادساً: الدورات التدريبية والبرامج التعريفية:
40	- الدورات التدريبية.
41	- المعايير العامة للبرامج التدريبية.
42	- ورش العمل وطلقات النقاش.
	سابعاً: مشروعات الهيئة واستطلاعات الرأي:
43	- مشروعات الهيئة.
45	- استطلاعات مرئيات العموم.
	ثامناً: فعاليات وسائل التواصل:
48	- الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية.
48	- حسابات وسائل التواصل الاجتماعي.

مبادرات إستراتيجية الخطة الخمسية (2020 - 2016)

50	مبادرات إستراتيجية الخطة الخمسية (2020 - 2016)
----	--

البيانات والتقارير المالية:

54	- تقرير المراجع المستقل.
55	- قائمة المركز المالي.
56	- قائمة الأنشطة.
56	- قائمة التدفقات المالية.
57	- إيضاحات على القوائم المالية.

التمهيد :

06	- كلمة معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.
07	- كلمة المشرف العام على الأمانة العامة.
09	- حوكمة الهيئة السعودية للمحامين.
10	- الهوية المؤسسية.
11	- ملخص نشاطات الهيئة خلال العام المالي (2020م).
13	- أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.
14	- محامون في الذكرى.

الإطار التنفيذي للهيئة السعودية للمحامين

15	القسم الأول: منظومات الهيئة السعودية للمحامين.
19	القسم الثاني: الهيكل الإداري الداخلي.

نشاطات الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2020 م)

21	- مقدمة
22	أولاً: الاجتماعات والقرارات:
22	- اجتماعات مجلس الإدارة..
25	- اجتماعات اللجنة التنفيذية.
25	- اجتماعات الجمعية العمومية.
	ثانياً: اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم:
26	- اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم.
27	- اتفاقيات برنامج عالم النخبة.
	ثالثاً: قطاع الخدمات القانونية:
29	- الخدمات الإلكترونية القانونية عبر الموقع الرسمي.
30	- إحصائيات قطاع الخدمات القانونية.

كلمة معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين



الشيخ الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني

الحمدُ لله وحْدَهُ، والصلاة والسلام على
نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم، وبعدُ:
فأودُّ باسمي ونيابةً عن أصحاب الفضيلة
والسعادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية
للمحامين؛ أن أتوجّه إلى مقام خادم الحرمين
الشرين، وسُموِّ وليّ عهده الأمين، حفظهما الله
- بخالص الشكر والتقدير؛ على ما يُقدّمانه من دعمٍ
سخي لتطوير المرفق العدلي، وتوجيه سديد في
سبيل تطوير البيئة التشريعية؛ بما يحفظ الحقوق
ويُرسّخ العدالة والشفافية، ويرفع من مستوى
النزاهة وكفاءة الأجهزة العدلية.

انقضى عام (2020م) بتحدياته التي واجهتنا
في ظل جائحة كورونا التي أثّرت على جميع
القطاعات، إلا أنه بالرغم من تلك التحديات والأزمات
التي عانى منها كثيرٌ من القطاعات والمؤسسات،
فإن المنظومة العدلية بفضل الله تعالى استمرت
في السير نحو وجهتها وتطورها ونموها، ووقفت
يدًا بيد مع المحامين والمنشآت القانونية، وذلك
كثيرًا من الصعوبات والعقبات التي واجهتها، وبادرت

إلى توفير سُبل الدعم المالي والمعنوي؛ للتخفيف من
آثار تلك الجائحة، وتقليل أضرارها، وتخفيفها بصعوباتها
إلى بر الأمان.

ومن ثمّ ظهرت أهمية التطوير التقني الذي
عمِلت عليه الوزارة ضمن مبادراتها، ودوره في تجاوز
هذه الأزمة، باستمرار عمليات التقاضي وأداء المحامين
لمهامهم أمام المحاكم بمختلف أنواعها؛ مما خفف
من الأثر الاقتصادي على قطاع المحاماة والاستشارات
القانونية.

كما برز دور الهيئة السعودية للمحامين منذ
بداية الأزمة في مُساندة المحامين ومساعدتهم على
تجاوزها، وإيصال صوتهم إلى الجهات المعنية للحصول
على الدعم المخصص للقطاع الخاص، واستمرت
في أداء أدوارها التطويرية والتنظيمية، من خلال
الركائز الثلاث المُتمثلة في: تمكين المحامي وتعميق
المهنة، والاستدامة المالية، والتجانس مع وزارة العدل
والجهات ذات العلاقة، وقد عملت الهيئة خلال عام
(2020م) على تحقيق تلك الركائز من خلال المبادرات
والمشروعات والتعاون المشترك بينها وبين الوزارة
لحماية المهنة؛ ومن ذلك: اللجنة العليا لحماية مهنة
المحاماة، التي هدفت إلى قصر مهنة المحاماة على
المحامين المُرخّص لهم، وحماية مهنة المحاماة من
الانتحال، والمساهمة في تطبيق أحكام نظام المحاماة
وللائحة التنفيذية على المخالفين له، وتفعيل الدور
الرقابي للهيئة السعودية للمحامين من خلال رصد أي
من الوقائع التي يُشتبه في احتوائها على مخالفة نظام
المحاماة وللائحة التنفيذية، وإبلاغ الجهات المختصة

- كالنيابة العامة، والإدارة العامة للمحاماة - بطبيعة
المخالفة، واتخاذ الإجراءات المناسبة معهم، وقد أحالت
الهيئة خلال عام (2020م) (79) مخالفة إلى اللجنة العليا
لحماية مهنة المحاماة.

كما أسهمت الهيئة في تعميق المهنة
والارتقاء بالأداء المهني القانوني، من خلال تفعيل
مبادرة اللقاء الشهري، واستضافة عددٍ من يخدمون
قطاع المحاماة والاستشارات القانونية لتقريب وجهات
النظر بين المسؤولين وأصحاب المصالح، ورَفَع مستوى
مشاركة المحامين في صناعة القرار، وقَنَح قنوات تواصل
مستمرة بين الهيئة السعودية للمحامين وأعضائها.
كل هذا وغيره من المبادرات والمشروعات كان
له كبير الأثر على تطوُّر قطاع المحاماة والاستشارات
القانونية وإحصائياته؛ فبلغ عدد ممارسي المهنة من
محامين ومتدربين خلال عام (2020م) ما يزيد عن (15
ألف) ممارس، وزادت عضويات المحامين بالهيئة في
عام (2020م) إلى (1363) عضوًا أساسيًا، وبلغ عدد
سجلات المنشأة القانونية الصادرة عام (2020م): (470)
سجلًا.

وهذه الإحصائيات وغيرها مما سيظهر تفصيلًا
في التقرير السنوي، إنما تدل على سعي الهيئة
السعودية للمحامين المستمر للارتقاء بالأداء المهني
القانوني وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية،
ليكون قطاعًا رائدًا مسهمًا في التنمية، سائرًا على
خطى رؤية الهيئة المواكبة لرؤية المملكة (2030).

والله ولي التوفيق...

كلمة المشرف العام على الأمانة العامة



د/ علاء بن عبد الحميد ناجي

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعدُ: فيسعدني في بداية هذه الكلمة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وسُموّ ولي عهده الأمين حفظهما الله؛ على دعمهما واهتمامهما بالمرفق العدلي، وسعيهما في تطوير البيئة التشريعية، وترسيخ مبدأ العدالة والشفافية.

كما أتقدم إلى معالي الشيخ الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، باسمي ونيابة عن أصحاب الفضيلة والسعادة أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية؛ بخالص الشكر والتقدير؛ على سعيه الحثيث في تذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، والوقوف جنباً إلى جنب مع المحامين والمنشآت القانونية لتيسير عملها، وتطويره تقنياً لاستمرار عمليات التقاضي رغم التحديات الكبرى التي فرضتها جائحة كورونا.

لقد كان (2020م) عامًا مليئاً بالتحديات والصعوبات التي واجهت المؤسسات والقطاعات كافة على المستويين المحلي والعالمي، إلا أن

المملكة بفضل الله أولاً، ثم بفضل التوجيهات السديدة والقيادة الحكيمة، استطاعت أن تتصدى لهذه الأزمة وتتخطاها، بل وتسهم في مجابهتها. وقد استشعرت الهيئة السعودية للمحامين منذ الوهلة الأولى كامل المسؤولية المهنية المُلقة على كاهلها تجاه أعضائها في العناية بقصالحهم؛ فعملت على إيجاد حلول للعقبات والصعوبات التي تواجه المحامين والمنشآت القانونية في تلك الأزمة، واستطاعت بفضل الله تفعيل الركائز الثلاث التي كانت نقطة انطلاق الهيئة منذ العام الماضي، فرغم الأزمة المالية الطاحنة جراء جائحة كورونا استطاعت الهيئة تحقيق الاستدامة المالية، وتمكين المحامي من أداء رسالته ومهنته رغم القيود التي فرضتها ظروف الجائحة، كما استطاعت أن تحقق توافقاً وتجانساً تاماً بينها وبين الوزارة في جميع المبادرات والمشروعات، وتتكامل معها تقنياً.

لقد وضعت الهيئة منذ بداية الأزمة نصب عينيه على رؤيتها ورسالتها والقيم المؤسسية التي تسير في إطارها، من أجل تقديم خدمات قانونية احترافية للجمهور، وإيجاد قيمة مضافة للمحامين والمنشآت القانونية، فوّقرت سبل الدعم المادي

والمعنوي للمنشآت القانونية، وعقدت ورش عمل متعددة، وأنشأت دليلاً لمبادرات الدعم المالي التي تقدمها الجهات ذات العلاقة، والتي يمكن للمنشآت القانونية الاستفادة منها.

وفي إطار المشاركة في تفعيل الإجراءات الاحترازية؛ أطلقت الهيئة عدة خدمات إلكترونية؛ حرصاً منها على سلامة أعضائها، وتخفيفاً من زياراتهم إلى المقر؛ ومن ذلك: مبادرة: «خدمات الهيئة بين يديك»، ومبادرة: «عضويتك عند باب بيتك»، كما عملت على رفع التعاميم المتعلقة بأزمة كورونا على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، وأعدت استبانة لاستطلاع آراء أصحاب المنشآت القانونية عن مدى تأثير أزمة فايروس كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وخطبت الجهات ذات العلاقة بشأن شمول المنشآت القانونية بالدعم الحكومي للقطاع الخاص، وخطبت معالي وزير العدل بشأن إصدار تصريح تنقل للمحامين، وزودت المحامين بالبرامج والخدمات التي يقدمها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

ولم تقف نشاطات الهيئة عند هذا الحد، بل استكملت نشاطاتها واجتماعاتها وخدماتها القانونية عن بُعد بكامل طاقاتها الاستيعابية لصالح أعضائها؛ ونتيجة لتلك الإسهامات استطاعت الهيئة بفضل

الله أولاً ثم بفضل سواعدها التخفيف من آثار فيروس كورونا وتقليل أضرارها على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وتخطي تلك المرحلة الصعبة، والوصول بالقطاع إلى بر الأمان.

واستشعاراً من الأمانة العامة بثقل المسؤولية الملقاة على كاهلها، وتطلعها لبناء كيان يستكمل مرحلة البناء والتمكين، ويحقق الركائز الثلاث، ويحدث تعاوناً فعالاً مع الجهات الرسمية محلياً ودولياً؛ نضع بين أيديكم إنجازات الهيئة السعودية للمحامين وأعمالها خلال العام المالي (2020 م) على كافة المستويات والقطاعات.

ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة أن أتقدم بخالص الشكر إلى الزملاء والزميلات بالأمانة العامة الذين يعملون بلا كلل ولا ملل للوصول إلى المستوى المشرف الذي جعل الهيئة كياناً يسهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية للمملكة تحت مظلة رؤية المملكة (2030م).

سائلين الله تعالى أن يرفع هذا البلاء، وأن يحفظ بلادنا وبلاد المسلمين وسائر العالم من كل داءٍ أو بلاءٍ، وأن يحمي هذا الوطن المعطاء، وأن يجزي ولاة الأمر حفظهم الله خير الجزاء، على حرصهم على اتخاذ التدابير الاحترازية منذ بداية هذه الأزمة.

والله ولي التوفيق...

حوكمة الهيئة السعودية للمحامين



التأسيس :

تأسست الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (317)، بتاريخ: (08 / 07 / 1436 هـ)، الموافق: (24 / 04 / 2015 م)، الذي وافق على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين باعتباره النظام الأساس لعقلها.

وقد هدف تأسيس الهيئة السعودية للمحامين إلى: رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية.



الكيانات الإدارية :

للهيئة السعودية للمحامين ثلاثة كيانات إدارية مسؤولة عن حوكمة القرارات فيها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مجلس إدارة الهيئة:

يتكون مجلس إدارة الهيئة من (12) اثني عشر عضواً برئاسة معالي وزير العدل، ومُمثلي من وزارة العدل، ومُمثلي من وزارة الداخلية، ومُمثلي من وزارة التجارة والصناعة، ومُمثلي من ديوان المظالم، وعضوين من أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات من الكليات ذات العلاقة يختارهما وزير التعليم، وخمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من الأعضاء الأساسيين في الهيئة.

ويكون للمجلس حق ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لتصريف شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها، وتكوين اللجان اللازمة لمساعدة المجلس في ممارسة مهامه، والمشاركة في وضع البرامج التأهيلية والتدريبية وتقويمها في مجال المهنة مع الجهات المختصة، وتلقي ما يُقدّم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية ومحاولة تسويتها، ووضع قائمة دورية بأسماء المحامين المُتبرّعين لتقديم المَعونة القضائية، والتصرّف في أموال الهيئة الثابتة والمنقولة بما يُحقّق أغراضها، وفقاً لما تُحدّده اللوائح المالية، وإعداد خطة عمل للهيئة، وإعداد تقرير سنوي بأعمالها، وإعداد الحساب الختامي.

ثانياً: الجمعية العمومية:

تتكون الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحامين من جميع الأعضاء الأساسيين، وتختص بـ: إقرار اللوائح اللازمة لتنظيم الهيئة، وإقرار الضوابط والمعايير الخاصة بقبول طلبات عضوية الانتساب، وإقرار رسوم العضوية وأي مقابل مالي تتقاضاه الهيئة، وتحديد آلية السداد، وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليهم في التنظيم، والموافقة على حسابات الهيئة الختامية، واعتماد التقرير السنوي لأعمال للهيئة.

ثالثاً: الأمانة العامة للهيئة:

الأمانة العامة: جهاز تنفيذي يتكوّن من عدة إدارات، يرأسه الأمين العام الذي يُعيّنه مجلس إدارة الهيئة لتنفيذ قراراته، وفق صلاحيات مُخوّلة له من قبل مجلس الإدارة وميزانية مُعتمّدة من الهيئة، وللأمين العام تعيين عدد كافٍ من العاملين اللازمين لمساعدته في أداء مهامه، كما أنّ له صلاحية توزيع المهام والأعمال على العاملين المرتبطين به.

ويُدخّل في اختصاصات الأمين العام: التصديق على صحة توقيعات الأعضاء الأساسيين، ومراجعة الأعمال اليومية للأمانة العامة، وإرساء ضوابط الرقابة الداخلية، ومسؤولية إعداد الإستراتيجيات والتقارير المالية الدقيقة، ومسؤولية أداء هذه المهام أمام مجلس الإدارة، وتقديم تقييم عن أداء الهيئة إلى مجلس الإدارة.

الهوية المؤسسية



الرؤية

الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعًا رائدًا يُسهم في التنمية، وأن تكون مهنة المحاماة خيارًا إستراتيجيًا لتحقيق العدالة.

الرسالة

بناء مجتمع مهني قادر على تقديم خدمات قانونية احترافية؛ لتحقيق العدالة، وبناء الوطن وتنميته، من خلال تبني أدوات وخطط عمل ومعايير مهنية مستقاة من التجارب الدولية، بما يمكن الهيئة من القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.

القيم المؤسسية



النزاهة

نعمل مع جميع أصحاب المصالح بصدق ونزاهة، ونطبق أعلى المعايير الأخلاقية في علاقاتنا مع عملائنا



الاحترافية

نسعى لتقديم خدمة مهنية متميزة، وفقًا للممارسات الرائدة لتحقيق العدالة.



العناية

نتواصل بلغة العطاء، ونولي اهتمامًا بأعضائنا والمُجتمعات التي نتفاعل ونعمل معها بكفاءة ومهنية



قيمة مضافة للمجتمع

نُساهم في إعطاء خدماتنا قيمة مضافة لعملائنا، والارتقاء بمُجتمعنا.

ملخص نشاطات الهيئة خلال العام المالي (2020)

عالم
النخبة
قيمة
مضافة
لمهويتك

اتفاقيات برنامج عالم النخبة

(11) مجالاً



الخدمات المهنية



المراكز الرياضية



الفنادق



الخدمات العامة



تقنية المعلومات



التدريب



السفر والسياحة



الصحة والطب



التسوق



المكاتب والأثاث المكتبي



المركبات



الاجتماعات والقرارات

اجتماعات مجلس الإدارة اجتماعات اللجنة التنفيذية

9 اجتماعات

4 اجتماعات

اجتماعات الجمعية العمومية

اجتماع واحد



اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم

اتفاقيتان

1 اتفاقية مركز الإسناد والتصفية (إنفاذ)

2 اتفاقية جامعة اليمامة



الدورات التدريبية وورش العمل

23 فعالية

ورش العمل

الدورات التدريبية

14 ورشة عمل

9 دورات تدريبية



المشروعات واستطلاعات الرأي

17 مشروعًا واستطلاعًا

استطلاعات الرأي

المشروعات

3 استطلاعات رأي

14 مشروعًا



اللقاءات الشهرية

٤ لقاءات شهرية

- 1 لقاء معالي وزير العدل
- 2 لقاء معالي رئيس ديوان المظالم
- 3 لقاء معالي وزير التجارة
- 4 لقاء معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان



مبادرات الهيئة

(6) مبادرات

- 1 لجنة حماية مهنة المحاماة
- 2 اللقاء الشهري
- 3 ورشة عمل تمكين
- 4 استرداد
- 5 هيئة المحامين بيت الخبرة
- 6 عقد ورشة عمل لرصد مقترحات تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية

أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين



معالي الشيخ الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتور/ محمد بن حميد المزمومي
عضو - ممثل هيئة التدريس السعودية في
التخصصات القانونية



سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن سعود الدحيم
عضو - ممثل وزارة التجارة



سعادة الأستاذ/ أحمد بن عبدالرحمن اليحيا
عضو - ممثل وزارة الداخلية



فضيلة الشيخ / عبدالإله بن إبراهيم السليمان
عضو - ممثل ديوان المظالم



فضيلة الشيخ/ سلمان الفوزان
عضو - ممثل وزارة العدل



سعادة الدكتور/ علاء بن عبدالحميد ناجي
المشرف العام على الأمانة العامة



سعادة الدكتور/ أسامة بن سعيد القحطاني
عضو - محام ممارس



سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى
عضو - محام ممارس



سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني
عضو - محام ممارس



سعادة الدكتور/ محمد بن عبدالله الشبرمي
عضو - ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات الشرعية



سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه
عضو - محام ممارس

محامون في الذكرى

إنا لله وإنا إليه راجعون

ببالغ الحزن والأسى تنعى الهيئة السعودية للمحامين

المحامي / محمد بن حمد الهوشان	رحمه الله
المحامي / شفيق عبدالحكيم أحمد عثمان	رحمه الله
المحامي / عبدالعزيز عطالله فرج أبو شعيل العطوي	رحمه الله
المحامي / إبراهيم بن عيسى العيسى	رحمه الله
المحامي / حسان محمد شوكت محاسني	رحمه الله

داعين الله تعالى أن يُلهم أهلهم ومُحبّتهم الصبر والسلوان
وأن يتغمّدهم بواسع مغفرته، ويدخلهم قسبح جناته

1



الفصل الأول

الإطار التنفيذي للهيئة السعودية للمحامين

الإطار التنفيذي للهيئة السعودية للمحامين

وتتضمّن أكاديمية الهيئة عددًا من النشاطات والفعاليات والبرامج التدريبية والمؤتمرات والملتقيات والاتفاقيات والبرامج التعريفية وورش العمل وحلقات النقاش؛ كما سيُعرضُها التقريرُ مُفصّلًا في الفصل الثاني.



الهيئة السعودية للمحامين هيئة مهنية تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتعمل تحت إشراف وزارة العدل، ولها أهداف محددة نص عليها تنظيم الهيئة في مادته الثانية، تتركز على: «رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية، وذلك وفقًا لهذا التنظيم والأنظمة المرعية الأخرى».

وفي هذا الإطار اعتمدت الهيئة في إطارها التنفيذي قسمين تعمل من خلالهما على رعاية مصالح أعضائها الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة، وتقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشأن، ومشاركة الجهات المختصة في وضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، وتقديم العون الحقوقي للمستحقين، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

القسم الأول : منظومات الهيئة السعودية للمحامين:

تتضمّن الهيئة السعودية للمحامين إطارًا تنظيميًا يحوي أربع منظومات هي:

1- أكاديمية هيئة المحامين:

تُعَدُّ أكاديمية هيئة المحامين الذراع التعليمي للهيئة السعودية للمحامين، والتي تُصطَلح بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المُعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (317) بتاريخ: (08/07/1436هـ)، الموافق: (27 / 04 / 2015 م)، والذي مَنَحَ الهيئة صلاحية وضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، وتنظيم الدورات، وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة والمشاركة فيها، وفقًا للإجراءات المُقررة في هذا الشأن، وتُشارك الأكاديمية أعمالها وعددًا من برامجها مع جهات مختصة بالتدريب والتأهيل محليًا ودوليًا؛ لتقديم أفضل الممارسات والخبرات، وتقديم مستوى احترافي بجودة عالية.

2- لجان المحامين:

تتَّبِقُ مِنَ اللّجَنَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ لِحَاثَ مَعْنِيَّةٍ بِالتَّوَاصُلِ المِهْنِيِّ والاجتماعيِّ (تُسَمَّى: لجان المحامين) مُوزَّعةً عَلَى المَنَاطِقِ الإِدَارِيَّةِ بِالمَمْلَكَةِ؛ بِحَيْثُ تُمَثِّلُ المَحَامِينَ المُمَارِسِينَ وَالمُتَدَرِّبِينَ، وَكَذَلِكَ المُنْتَسِبِينَ مِنْ أَغْضَاءِ الهَيْئَةِ، وَالمُعَيَّنِينَ بِأَهْدَافِهَا.

وتهدف لجان المحامين إلى:



التَّوَاصُلُ الفَعَّالُ مَعَ أَصْحَابِ المَصَالِحِ وَالمُسْتَفِيدِينَ مِنْ الخِدْمَاتِ الَّتِي تُقَدِّمُهَا الهَيْئَةُ. مُسَانَدَةُ الهَيْئَةِ فِي إِصْالِ رِسَالَتِهَا لِلْمَجْتَمَعِ، وَتَحْقِيقِ أَهْدَافِ تَنْظِيمِهَا.



العَمَلُ عَلَى تَلْمُسِ احتِياجاتِ المَحَامِينَ فِي جَمِيعِ مَنَاطِقِ المَمْلَكَةِ، وَإِصْالِ هَذِهِ الِاحتِياجاتِ إِلَى مَجْلِسِ إِدَارَةِ الهَيْئَةِ عِبْرَ اللّجَنَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ. تَكْوِينُ كَفَاءَاتٍ إِدَارِيَّةٍ قَادِرَةٍ عَلَى خِدْمَةِ المَحَامِينَ، وَمُؤَهَّلَةٍ لِعُضُوبَةِ مَجْلِسِ إِدَارَةِ الهَيْئَةِ السَّعُودِيَّةِ لِلْمَحَامِينَ.



توثيق أواصر التَّوَاصُلِ المِهْنِيِّ والاجتماعيِّ.

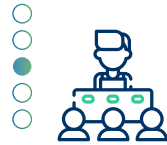
ولتحقيق الأهداف السابقة اُكْتَسَبَتْ لِحَاثَ المَحَامِينَ صَلاحياتٍ وَاسِعَةٌ، تُتَحَدَّدُ فِي الآتِي:



تقديم التوصيات والمُقْتَرَحَاتِ لِأَيِّ مَوْضُوعٍ قَدْ تَطَلَّبَ اللّجَنَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ دِرَاسَتَهُ.



إِبْدَاءُ الرَّأْيِ وَالتَّوْصِيَةِ فِي كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ المُسَاهِمَةُ فِي تَطْوِيرِ البَرَامِجِ التَّأهِيلِيَّةِ وَتقديم الدورات التدريبية في مجال المهنة وتقويمها.



مُناقِشَةُ المَوْضُوعَاتِ وَالمُقْتَرَحَاتِ الَّتِي يُقَدِّمُهَا الجُمهُورُ المُسْتَفِيدُ مِنْ خِدْمَاتِ الهَيْئَةِ، وَتَلْمُسُ رَدُودِ أَفْعَالِهِمْ حَوْلَ أَيِّ تَغْيِيرَاتٍ أَوْ سِيَاسَاتٍ جَدِيدَةٍ تُؤَدُّ الهَيْئَةُ تَبَيُّنَهَا، عَلَى أَنْ يَتِمَّ ذَلِكَ بَعْدَ مُوَافَقَةِ اللّجَنَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ.



تقديم المشورة والدعم فيما يتعلَّقُ بِالمَعُونَةِ القَضَائِيَّةِ، وَالإِشرافِ عَلَى العِبَادَاتِ القَانُونِيَّةِ.



تقديم الرَّأْيِ الفَنِّيِّ فِيما يُحَالُ مِنْ الأَمَانَةِ العامَّةِ بِطَلَبِ تَقْدِيرِ أَتْعَابِ المَحَامَةِ المُتَنَازَعِ عَلَيْهَا.



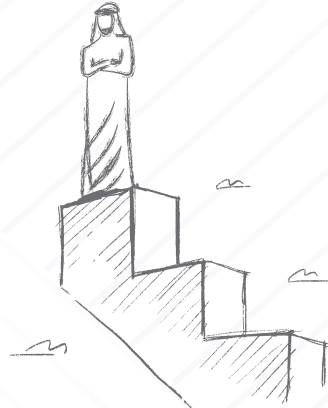
3- مركز الدراسات والبحوث:

يُعَدُّ مركز الدراسات والبحوث الذَّراعَ المتخصَّصَ في تقديم الدراسات والبحوث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومَنسوبيها، والتي تُضطلعُ بالصلاحيات الواردة بمُوجب تنظيمها المُعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (317) بتاريخ: (08 / 07 / 1436 هـ)، الموافق: (27/04 / 2015 م)، والذي مَنح الهيئة صلاحية إجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكُتب والنُشرات والمجلَّات العلميَّة والمهنيَّة والدَّوريات، ويُشارك المركزُ في أعماله عددًا من الجهات المختصة محليًا ودوليًا؛ لتقديم أفضل مستوى احترافي، انطلاقًا من أهمية البحث العلمي كمصدرٍ أساسيٍّ للمعرفة الصحيحة.

4- مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم:

تأسَّس مركزُ هيئة المحامين للتسوية والتحكيم بمُوجب الترخيص الصادر من قِبَل اللجنة الدائمة لمراكز التحكيم السعودية، وبما يتوافق مع لائحة قواعد الترخيص لمراكز التحكيم السعودية، ولائحة المعايير الاسترشادية لتحديد أتعاب المُحكِّمين ومصاريفهم لدى المراكز، وبما يتوافق مع نظام التحكيم السعودي ولائحته التنفيذية. ويتمتع المركزُ بالشخصيَّة المعنويَّة المستقلَّة إداريًّا وماليًّا، ويهدف إلى تسوية المنازعات ذات الصلة بعلاقة المحامين مع عملائهم عند النزاع، أو أي نزاع ذي طابع تجاري يتفق أطرافه على تسوية النزاع تحكيمًا، أو من خلال التوفيق والصلح في إطار المركز، والنظر في الشكاوى وتسويتها، وتقديم الخبرة الفنيَّة في مجالها، وتوفير الوسائل البديلة للفصل في النزاعات عبر المحاكم، وفقًا للصلاحيات الممنوحة للهيئة، بمُوجب تنظيمها المُعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (317) بتاريخ: (08/07/1436 هـ)، الموافق: (27/04/2015 م)، والذي مَنح الهيئة صلاحية تقديم المشورة الفنية في مجال اختصاصها، وكذلك تُلقي ما يُقدَّم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، ومُحاولة تسويتها.

القسم الثاني : الهَيْكَل الإداري الداخلي

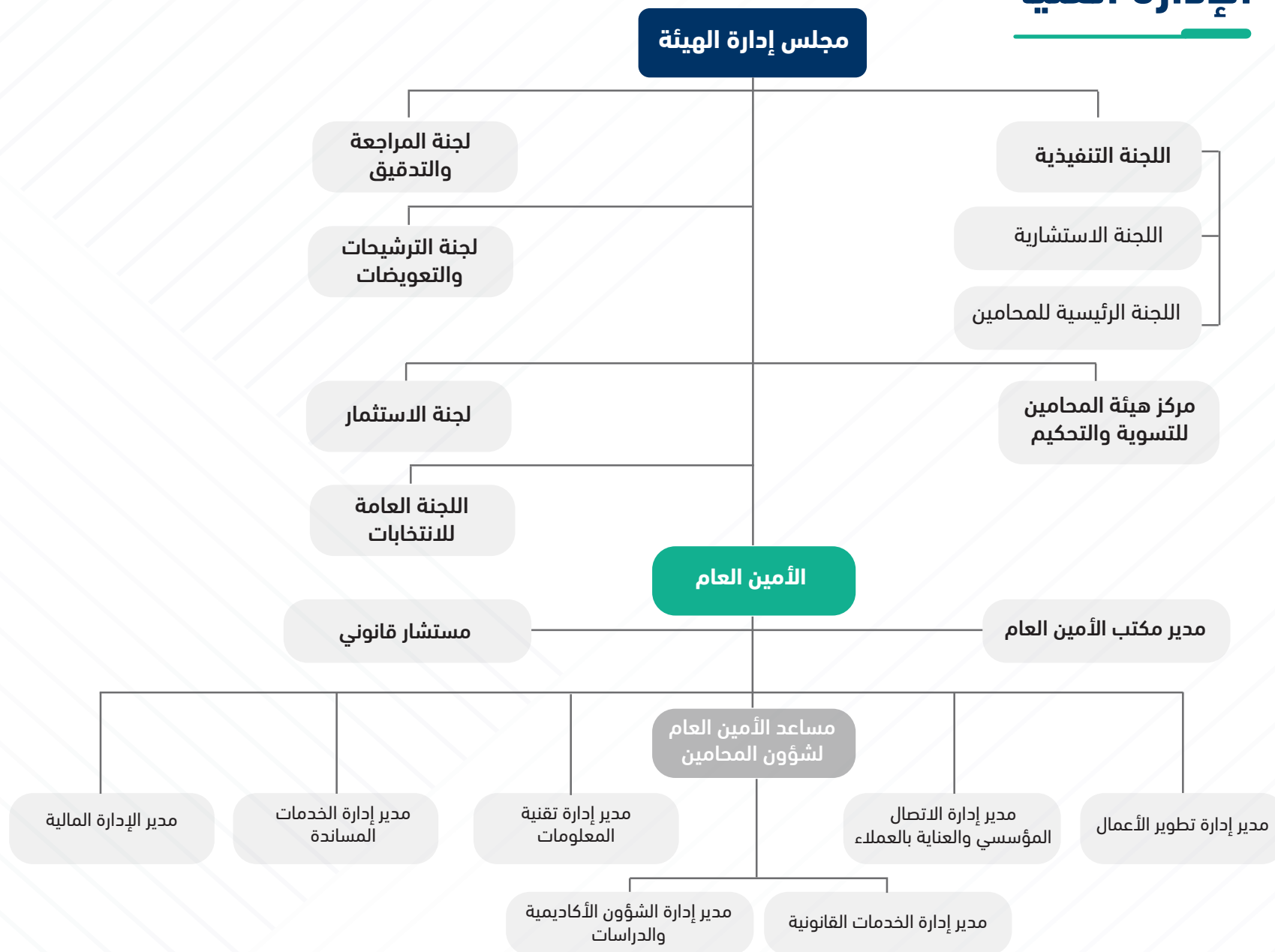


شَهِدَت الهيئةُ السعودية للمحامين خلال العام المالي (2020م) تطويرًا للأوضاع الإداريَّة الداخليَّة، وإعادةً لهيكلَ التنظيم الداخلي، وقد وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين في اجتماعه الأول من العام المالي (2020م) على هَيْكَلَة التَّنْظِيم الداخلي، وذلك من خلال شركة مُتخصَّصة في مجال الاستشارات الإداريَّة وإدارة المشاريع والتخطيط الإستراتيجي، وإعادة هَيْكَلَة الشركات والأداء التشغيلي

وقد مرَّت إعادة الهَيْكَلَة بأربع مَراحل:



الإدارة العليا



2



الفصل الثاني

نشاطات الهيئة السعودية للمحامين
خلال العام المالي (2020 م)

نشاطات الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2020 م)

مقدمة :

شَهِدَ العام المالي (2020) تحديًا كبيرًا بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)؛ إلا أنَّ المملكة بفضل الله أولًا، ثم بفضل التوجيهات السديدة والقيادة الحكيمة من سُمُو خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين حفظهما الله، استطاعت أن تتصدى لهذه الأزمة وتتخطاها، بل وتسهم في مُجابهتها على المستويين العالمي والمحلي؛ ولم تقتصر مكافحتها للفيروس ومد يد العون لتخطي آثاره على الداخل السعودي فحسب، بل امتدَّت لمكافحته دوليًا؛ فعلى المستوى العالمي سَطَّرت المملكة مواقفَ دوليةً تاريخيةً في مُواجهة تلك الأزمة، ولم تتوانَ في بذل الغالي والنفيس للدفاع عن البشرية من تلك الجائحة، وعلى المستوى المحلي ضربت المملكة أروع المَثَل في التصدي لفيروس كورونا في بدايته، واتخذت الإجراءات الاحترازية كافة للتخفيف من آثاره الصحية والاقتصادية؛ لترفع المملكة في ختام هذا العام شعارًا: (الإنسان أولًا).

ولم تكن الهيئة بمنأى عن هذا، بل استشعرت منذ الوهلة الأولى كامل المسؤولية المهنية المُلقاة على كاهلها تُجاه المملكة العربية السعودية أولًا، وتُجاه أعضائها في العناية بمصالحهم ثانيًا، وعملت على إيجاد حلول للعقبات والصعوبات التي تُواجه المحامين والمنشآت القانونية في تلك الأزمة؛ فبادرت إلى توفير سُبُل الدعم المادي والمعنوي، وعقدت ورش عملٍ مُتعددة، وأعدَّت دليلَ مبادرات الدعم المالي التي تُقدمها الجهات ذات العلاقة، والتي يمكن للمنشآت القانونية الاستفادة منها.. كما أطلقت عدة خدمات إلكترونية؛ لتخفيف زيارات أعضائها إلى

المقر، وحرصًا منها على سلامتهم، وتعزيرًا لدورها في المشاركة في تفعيل الإجراءات الاحترازية، ومن ذلك: مبادرة «خدمات الهيئة بين يديك»، ومبادرة «عضويتك عند باب بيتك»، كما عَمِلَتْ على رفع التعاميم المتعلقة بأزمة كورونا على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، وأعدت استبانة لاستطلاع آراء أصحاب المنشآت القانونية عن مدى تأثير أزمة فايروس كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وخاطبت الجهات ذات العلاقة بشأن شمول المنشآت القانونية بالدعم الحكومي للقطاع الخاص، وخاطبت معالي وزير العدل بشأن إصدار تصريح تنقل للمحامين، وزودت المحامين بالبرامج والخدمات التي يُقدمها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف). ولم تقف نشاطات الهيئة عند هذا الحد، بل استكملت نشاطاتها واجتماعاتها وخدماتها القانونية عن بُعد بكامل طاقاتها الاستيعابية لصالح أعضائها؛ ونتيجةً لتلك الإسهامات استطاعت الهيئة بفضل الله أولًا ثم بفضل سواعدها التخفيف من آثار فيروس كورونا وتقليل أضرارها على قطاع المحاماة، وتخطي تلك المرحلة الصعبة، والوصول بالقطاع إلى بر الأمان.

سائلين الله تعالى أن يرفعَ هذا البلاء، وأن يحفظ بلادنا وبلاد المسلمين وسائر العالم من كل داء أو بلاء، وأن يحمي هذا الوطن المعطاء، وأن يجزي ولاية الأمر حفظهم الله خير الجزاء، على حرصهم على اتخاذ التدابير الاحترازية منذ بداية هذه الأزمة.

حَقَّقَت الهيئة خلال العام المالي (2020) عددًا من الأعمال والنشاطات، المتمثلة في: الاجتماعات والقرارات، واتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم، والخدمات القانونية الجديدة، والمبادرات السريعة، والمؤتمرات والملتقيات والندوات، والدورات التدريبية والبرامج التعريفية، ومشروعات الهيئة، وفعاليات وسائل التواصل.

أولاً: الاجتماعات والقرارات:

شَهِد العام المالي (2020) انعقاد عددٍ من الاجتماعات؛ على مستوى: مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية، والجمعية العمومية.

- اجتماعات مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين :

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال العام المالي (2020)، واتخذ فيها عددًا من القرارات:

الاجتماع الأول:

عُقد الاجتماع الأول يوم (الاثنين)، (11/09/1441 هـ)، الموافق: (04/05/2020م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زوم)، وذلك بحضور معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة، وناقش المجلس خلال الاجتماع عددًا من المحاور:

المحور الأول: تضمّن مُلَخَّصًا تنفيذيًا للمبادرات

السريعة التي اعتمدها الهيئة خلال اجتماع مجلس الإدارة الثالث لعام (2019)، والتي بلغت (7) سبع مبادرات هي: لجنة حماية مهنة المحاماة، ولجنة منتسبي مهنة المحاماة، ومبادرة اللقاء الشهري، وورشة عمل التمكين، وورشة عمل لرصد مقترحات تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، واعتماد الهيئة السعودية للمحامين بيتًا للخبرة في تقدير الأتعاب، ومبادرة استرداد.

المحور الثاني: ناقش تطوير الأوضاع الإدارية

بالهيئة، واستعرض اللوائح والسياسات الجديدة التي أعدتها الهيئة، والتي تركّزت في ثلاث لوائح: لائحة قواعد تقدير أتعاب المحامين، ولائحة صندوق نفقة المحامين الاجتماعي، ولائحة لجان المحامين.

وبعد استعراض الأعمال السابقة، أصدر المجلس قرارًا بالموافقة على الهيكل التشغيلي الجديد للأمانة العامة، وتكليف اللجنة التنفيذية باستكمال الإصدار الثاني من قواعد تقدير أتعاب المحامين مع عملائهم عند النزاع، واستكمال إصدار لائحة لجان المحامين.

المحور الثالث: مُوَاجَهة تحديات فايروس كورونا

وأثره على قطاع المحاماة، ودور الهيئة في مُوَاجَهة تلك التحديات، من خلال عددٍ من الإجراءات العملية، المتمثلة في:

1- إعداد استبانة استطلاع آراء أصحاب المنشآت القانونية عن مدى تأثير أزمة فايروس كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.

2- إطلاق مبادرة «خدمات الهيئة بين يديك».

ومبادرة «عضويتك عند باب بيتك»، ورفع التعاميم المتعلقة بأزمة كورونا على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، وعقد ورشة عمل عن بُعد لمناقشة آثار فيروس أزمة كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ومُخاطبة معالي وزير العدل بشأن شمول المنشآت القانونية بالدعم الحكومي للقطاع الخاص، وتزويد المحامين بالبرامج والخدمات التي يُقدمها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، ومُخاطبة معالي وزير العدل بشأن إصدار تصريح تنقل للمحامين، وإعداد دليل هيئة المحامين للمبادرات الداعمة لقطاع المحاماة لمواجهة أزمة كورونا.

المحور الرابع: استعراض المشروعات المشتركة

مع وزارة العدل ومناقشتها، والتي بلغت في مجملها (5) خمسة مشروعات: مشروع تعديل نظام المحاماة، ومشروع اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية، ومشروع تنظيم مكاتب المحاماة الأجنبية، ومشروع مركز ناجز للخدمات العدلية، ومنصة خدمة المحامين، وقد انتهت مناقشة تلك المشروعات بموافقة مجلس الإدارة عليها، وفتح مزيد من القنوات مع الجهات ذات العلاقة للمشاركة الواسعة في الأنظمة واللوائح، واستكمال الإجراءات اللازمة لإتمامها.

المحور الخامس: استعراض القوائم المالية وتقرير

مراجع الحسابات والموازنة العامة لعام (2019).

المحور السادس: استعراض التقرير السنوي للعام

المالي (2019).

المحور السابع: الدعوة لاجتماع الجمعية

العمومية.

المحور الثامن: مناقشة العلاقة بين الهيئة والمحامين، وضرورة وجود أدوات نظامية لتوحيد الإشراف المهني للهيئة على جميع شؤون المحامين المهنية، وتوحيد الجهة ذات العلاقة بهم، مع دراسة وضع لجان المحامين في الغرف التجارية ومدى منافستها لأعمال الهيئة.

الاجتماع الثاني:

عُقد الاجتماع الثاني يوم (الاثنين)، (12/01/1441 هـ)، الموافق: (31/08/2020 م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زوم)، وذلك بحضور معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة، وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عددًا من المحاور:

المحور الأول: تضمّن استعراض أعمال الهيئة خلال النصف الأول من العام المالي (2020 م)، وما تم تحقيقه فيه، ومتابعة سير الخطة المُوافق عليها في مجلس الاجتماع الأول لعام (2020 م)، كما تضمّن مناقشة أعضاء المجلس لتقرير الجمعية العمومية الرابعة المنعقدة يوم الخميس (18/11/1441 هـ)، الموافق: (09/07/2020 م)؛ والذي ناقش أربعة بُنود هي: القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (2019 م)، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام (2019 م)، واعتماد التقرير السنوي لعام (2019 م)، وتعديل لائحة العضوية.

المحور الثاني: استعرض اللوائح والسياسات الجديدة التي أعدتها الهيئة، والتي تضمنت: تفعيل المرحلة الأولى للجان المحامين، ولائحة المَنَصّات الإلكترونية لتقديم الاستشارات القانونية.

وبعد استعراض أعمال المحور السابقة، وافق أعضاء المجلس على تفعيل المرحلة الأولى، وتكليف الأمانة العامة بمُرَاسلة أعضاء المجلس لاستقبال الملاحظات حيال مشروع اللائحة، ورفع قائمة للمجلس بأسماء الأعضاء المُرشّحين للجان تمهيدًا للاعتماد من قِبَل اللجنة التنفيذية.

المحور الثالث: تضمن مناقشة أهمية سجل المنشأة القانونية، واستعرض آخر مُستجَدّات عملية الانتقال إلى سجل المنشأة القانونية، ومناقشة الازدواجية بين سجل المنشأة القانونية وسجل الشركات المهنية، وإلزام المحامين بتقديم سجل منشأة قانونية.

المحور الرابع: استعرض مشروعات الهيئة، والتي تضمنت (8) ثمانية مشروعات: مشروع إعادة صياغة نظام المحاماة، ومركز ناجز، ومنصة المحامي، والمصلح المسجل، واللجنة العليا لحماية المهنة، وأثر أزمة كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، والاعتماد المهني السعودي للمحامين، والدورات الأكاديمية للهيئة، والتي بلغت (15) خمسة عشر برنامجًا تدريبيًا بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية.

المحور الخامس: تفعيل مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم.

المحور السادس: تعديل تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.

المحور السابع: قرب انتهاء الخطة الإستراتيجية للهيئة للأعوام (2016 م - 2020 م)، وضرورة توفير خطة إستراتيجية للمرحلة القادمة.

الاجتماع الثالث:

عُقد الاجتماع الثاني يوم (الاثنين)، (09/03/1442 هـ)، الموافق: (26/10/2020 م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زوم)، وذلك بحضور فضيلة الشيخ/ (سلمان بن فوزان الفوزان)، وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية وعضو مجلس الإدارة ممثل وزارة العدل، ورئيس الاجتماع الثالث بالإنيابة عن معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني) وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة، وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عددًا من المحاور:

المحور الأول: مناقشة جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الثالث، والاطلاع على محضر مجلس الإدارة الثاني، وتقرير الأمانة العامة الملخص للربع الثالث لعام (2020 م).

المحور الثاني: استعرض اللوائح والسياسات الجديدة التي أعدتها الهيئة، والتي تضمنت: تفعيل المرحلة الأولى للجان المحامين، ولائحة المَنَصَّات الإلكترونية لتقديم الاستشارات القانونية، وبعد استعراض اللوائح السابقة، وافق أعضاء المجلس على وضع معايير اختيار أعضاء لجان المحامين، ومراجعة مشروع لائحة المنصات الإلكترونية لتقديم خدمة الاستشارات القانونية.

المحور الثالث: مناقشة الازدواجية بين سجل المنشأة القانونية وسجل الشركات المهنية، وقد رأى أعضاء المجلس متابعة الخطاب المرسل إلى معالي رئيس مجلس الإدارة بتشكيل لجنة عليا لدراسة سجل المنشأة القانونية.

المحور الرابع: مناقشة الخطة الإستراتيجية الخمسية (2021 - 2025)، ومخاطبة الشركات المتخصصة لتقديم عروض وضع الخطة الإستراتيجية الخمسية.

المحور الخامس: تعزيز العمل المؤسسي والتحوّل من الممارسة الفردية إلى الكيانات المهنية، وتفعيل دور الهيئة ووضعها النظامي.

المحور السادس: تضمن استعراض مشروعات الهيئة، والتي تضمنت (5) خمسة مشروعات: مشروع إعادة صياغة نظام المحاماة، ومركز ناجز، والاعتماد

المهني السعودي للمحامين، والتكامل التقني بالهيئة، واللجنة العليا لحماية المهنة.

المحور السابع: استعرض البرامج المهنية العدلية، التي تضمنت (100) ساعة تدريبية.

الاجتماع الرابع:

عُقد الاجتماع الرابع يوم (الاثنين)، (06/05/1442هـ)، الموافق: (21 / 12 / 2020م)، عبر برنامج الاتصال المرئي (زوم)، وذلك بحضور معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة، وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عددًا من المحاور:

المحور الأول: استعرض خلاله سعادة المشرف العام على الأمانة العامة جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الرابع للعام المالي (2020م)، ومحضر اجتماع مجلس الإدارة الثالث (3/2020)، وتقرير الأمانة العامة الملخص للربع الثالث لعام (2020)، والموافقة على اللوائح والسياسات التي تتضمن تفعيل المرحلة الأولى من لجان المحامين، ولائحة المنصات الإلكترونية لتقديم الاستشارات القانونية، والازدواجية بين سجل المنشأة القانونية وسجل الشركات المهنية، واستعراض الخطة الإستراتيجية الخمسية (2021-2025).

المحور الثاني: تضمن الحديث حول الهيكل

التشغيلي للهيئة.

المحور الثالث: استعرض خلاله سعادة المشرف العام الموازنة التقديرية للعام المالي (2021).
المحور الرابع: تضمن مناقشة العروض الفنية والمالية لمشروع الخطة الإستراتيجية الخمسية (2021 - 2025)، وقد قرر أعضاء المجلس إرسال العروض الفنية والمالية للأعضاء لإبداء الملاحظات حيالها.

المحور الخامس: تضمن الحديث حول مشروع نظام المحاماة، وإبداء ملاحظات أعضاء المجلس تجاهه.

المحور السادس: تناول الحديث حول تفعيل لجان المحامين، ومعايير اختيار أعضاء لجان المحامين، وأسماء المرشحين لعضوية لجنة المحامين.

المحور السابع: استعرض خلاله أسماء أعضاء مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم، وعرض سيرهم الذاتية.

اجتماعات اللجنة التنفيذية:

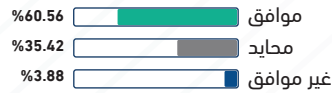
عقدت اللجنة التنفيذية خلال العام المالي (2020م) تسعة اجتماعات، ناقشت خلالها عددًا من المحاور، وانبثق منها عدة قرارات على النحو الآتي:

- 01 تفعيل الأخبار الدورية للهيئة بشكل مستمر، وتكليف المتحدث الرسمي للهيئة بإدارة الملف الإعلامي للهيئة.
- 02 الموافقة على الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة.
- 03 التوصية بإدراج المنشآت القانونية في الدعم الحكومي الموجه للقطاع الخاص لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا.
- 04 إعداد لائحة صندوق المحامين الاجتماعي.
- 05 الموافقة على توقيع مذكرة تفاهم لتشغيل مركز ناجز والخدمات القانونية.
- 06 التوصية بإعداد مشروع تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.
- 07 الكتابة لمعالي وزير العدل باعتبار هيئة المحامين بيئًا للخبرة في تقدير أتعاب المحاماة.
- 08 تكليف الأمانة العامة باستكمال إجراءات وضع الخطة الاستراتيجية الخمسية.
- 09 التوصية باستكمال مشروع الاعتماد المهني السعودي.

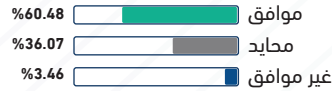
اجتماعات الجمعية العمومية:

عقدت الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2020) اجتماعها الأول يوم (الخميس)، (18/11/1441 هـ)، الموافق: (09/07/2020 م) عبر الاتصال المرئي (زوم)، وقد تضمن الاجتماع بنودًا أربعة: البند الأول: القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (2019م). البند الثاني: تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام (2019 م). البند الثالث: اعتماد التقرير السنوي لعام (2019 م). البند الرابع: تعديل لائحة العضوية. وقد أسفر الاجتماع عن موافقة أغلبية الأصوات على إقرار جميع بنود الاجتماع.

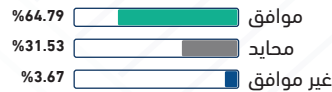
البند الأول: التصويت على القوائم المالية



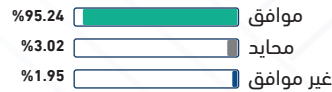
البند الثاني: التصويت على تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2019م.



البند الثالث: التصويت على التقرير السنوي للعام المالي 2019م.



البند الرابع: التصويت على تعديل لائحة العضوية.



سعادة الدكتور/ علاء عبد الحميد ناجي

المشرف العام على الهيئة السعودية للمحامين



سعادة الدكتور/ مروان الروقي

مساعد الأمين العام لشؤون المحامين



قام بالتوقيع على مذكرة التفاهم سعادة مدير جامعة الإمامة الدكتور/ (حسام بن محمد رمضان) وسعادة المشرف العام على الهيئة السعودية للمحاميين الدكتور/ (علاء بن عبد الحميد ناجي)

ثانيًا: اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم

أبرمت الهيئة السعودية خلال العام المالي (2020) عددًا من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم التي تنسجم مع إستراتيجيتها، وتعزز تحقيق مبادراتها ومشروعاتها، ومن هذه الاتفاقيات:



اتفاقية مركز الإسناد والتصفية
(إنفاذ).



مذكرة تفاهم جامعة الإمامة.

اتفاقيات برنامج عالم النخبة:

يقدم برنامج عالم النخبة عُروضًا خاصة لأعضاء الهيئة السعودية للمحامين ومنسوبيها على المنتجات والعروض المُقدّمة من شركاء البرنامج، التي بموجبها يتمكّن المشتركون من الحصول على أسعار منافسة، وتشمل الخدمات المتاحة لأعضاء الهيئة: التأمين، والتدريب، والسفر والسياحة، والفنادق والمنتجعات، والمراكز الرياضية، والمراكز الصحية، والمركبات، والمكاتب وقوى العمل، وتقنية المعلومات، والخدمات المهنية. وفي هذا الإطار أبرمت الهيئة عدة اتفاقيات في العام المالي (2020) للحصول على حسمات وعروض خاصة لأعضائها ومنسوبيها في المجالات الآتية:

مجال الخدمات العامة



شركة الأجير المنتدب
للاستخدام - أركو

شركة قيم للتقييم
العقاري

مجال التسوق



مفروشات المطلق

شركة ميداس

شركة نون

مجموعة شاكر

خياط البرنس

مجوهرات لابييز

مجال السفر والسياحة



شركة فرسان
للسفر والسياحة

شركة المسافرين

شركة وكالة سات
للسفر والسياحة

مجال المراكز الرياضية



وقت اللياقة

مركز زينيا النسائي

مجال الفنادق



فنادق عابر

فندق التنفيذيين

فنادق بودل

فندق جبل عمر هيلتون
مكة ومركز المؤتمرات

فندق الفيرومونت

فندق دبل تري
هيلتون مكة

فنادق ومنتجعات
بريرا

جبل عمر كونراند
مكة

منتجع الفيصلية

جبل عمر أجنحة هيلتون
مكة

مجال الخدمات المهنية



استعادة رسوم
ترخيص المحاماة

الاستعلام عن المعلومات
الائتمانية (شركة سمة)

مجال تقنية المعلومات



شركة الأنامل الذكية | شركة خطوات الحلول | برنامج إدارة مكاتب المحاماة AppElegAI

شركة طلبات المكاتب المحدودة | مؤسسة بدر لتقنية المعلومات

مجال المركبات



شركة ذيب لتأجير السيارات | شركة زيبارت للعناية بالسيارات | شركة بدجت لتأجير السيارات

شركة درايف سفن للعناية بالسيارات | شركة أيفس للتأجير السيارات | وكالة BMW للسيارات

شركة الأفضل للتأجير السيارات | مجموعة صالح للسيارات

مجال التدريب



منصة ياسكولز | أكاديمية التدريب النوعي | مركز التحكيم والقانون للتدريب

معهد الخليج | سات للدراسة في الخارج

مجال الصحة والطبية



مركز كير | مستشفى دلة | شركة نظارات المدينة

البدر للبصريات | شركة دار القصر للبصريات

مجال المكاتب والأثاث المكتبي



الجريسي بيت الرياض | المكاتب المحدودة | شركة طلبات

ثالثاً: قطاع الخدمات القانونية

طوّرت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2020) عددًا من الخدمات القانونية الإلكترونية عبر الموقع الرسمي للهيئة (<https://sba.gov.sa>):
المنصات والخدمات الإلكترونية:

- تعديل مدة العضوية لمدة عام (365 يومًا)؛ بحيث يبدأ تاريخ العضوية من بداية تاريخ سداد العضو لرسوم العضوية، وتستمر لمدة عام كامل (365 يومًا) من تاريخ السداد.
- منصة التصديق الإلكتروني؛ للتصديق على توقيع أعضاء الهيئة الأساسيين؛ بحيث يتمكن العضو من خلالها من إعداد الوثائق والمعاملات الخاصة بمنشأته ثم تصديقها من الهيئة إلكترونياً دون الحاجة للحضور الشخصي لمقر الهيئة.
- منصة الجمعية العمومية الرابعة؛ لتيسير تصويت الأعضاء على بنود الجمعية الأربعة عن بُعد.
- منصة الاستشارات القانونية لمركز ناجز، التي تُقدّم من خلالها خدمة الاستشارات القانونية.
- منصة خدمة تسجيل الخبراء المقدرين لتسجيل ترشيح الخبراء المُقدّرين.
- خدمة مرثيات المحامين عن صندوق المحامين الاجتماعي.
- خدمة الترشح للعمل في محكمة التحكيم الدائمة في لاهي.
- تحديث خدمة مولد بطاقات تهنئة العيد؛ ليتمكن المستخدم من خلالها من إصدار بطاقة المعايدة بحجمين مختلفين.
- خدمة طلب موعد زيارة لمقر الهيئة؛ لتنظيم زيارة المقر أثناء جائحة كورونا.
- خدمة الترشح لتقديم خدمة الاستشارات القانونية عبر منشآت.
- خدمة مرثيات العموم حيال مشروع إعادة صياغة نظام المحاماة.
- خدمة الترشح للتدريب في أكاديمية هيئة المحامين.
- خدمة التقديم لطلب مدونة الأحكام والمبادئ الإدارية والتجارية والجزائية لعام 1436هـ.

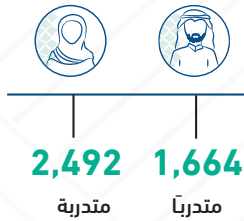
- خدمة استطلاع مرثيات العموم حيال مشروع لائحة المنصات الإلكترونية لتقديم خدمات المحاماة والاستشارات القانونية.
- خدمة أسأل الضيف: ضمن مبادرة ضيف اللقاء الشهري.
- تحديث خدمة التحقق من رقم العضوية لمزودي الخدمات.
- مسابقة الترافع.
- استبانة استفسارات الأعضاء.
- الترشح لورشة عمل: دراسة آلية تحصيل ضريبة القيمة المضافة من العقار المشتري بالمزاد العلني عن طريق محكمة التنفيذ.
- المشاركة في ورشة عمل تدريبية.
- الترشح لتقديم خدمة الاستشارات القانونية عبر مركز ناجز.
- نموذج طلب الترشح للمشاركة في لجنة إعداد مسودة أولية النظام.
- هيئة حقوق الإنسان -العون الحقوقي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
- نموذج إلكتروني لورشة عمل هيئة حقوق الإنسان.
- بيانات الحسابات البنكية للخبراء.
- تحديث خدمة برنامج اللغة الإنجليزية القانونية باربري.

النماذج واستطلاعات التراء الإلكترونية:

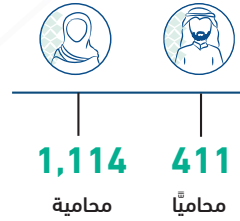
- استطلاع آراء المحامين حيال خدمة التقاضي الإلكتروني.
- استطلاع آراء المحامين حيال أبرز المخالفات المهنية من منتحلي مهنة المحاماة.
- استبيان آثار أزمة فيروس كورونا على العقود والتعاملات.
- استطلاع آراء المحامين حيال اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية.
- نموذج قياس رضا المستفيد عن أداء المحامي عن بُعد (أون لاين).
- نموذج تقييم المحامي للمستفيد عن بُعد (أون لاين).

إحصائيات قطاع الخدمات القانونية

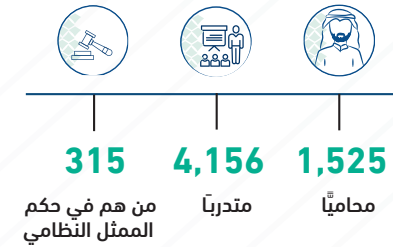
عدد المرخص لهم عام ٢٠٢٠م (المتدربين)



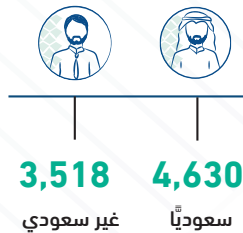
عدد المرخص لهم عام ٢٠٢٠م (المحاميين)



عدد تراخيص عام ٢٠٢٠م



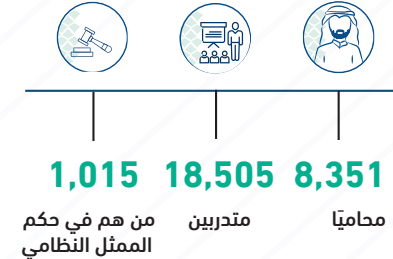
عدد مستشاري الشركات



المحامون المحالون إلى النيابة العامة



إجمالي عدد التراخيص حتى نهاية عام ٢٠٢٠م



عدد البلاغات الواردة خلال عام ٢٠٢٠م



97

بلاغًا

عدد الشكاوى الواردة خلال عام ٢٠٢٠م



439

شكوى

سجلات المنشآت القانونية خلال عام ٢٠٢٠م



470

سجلًا

عدد قضايا تقدير الأتعاب الواردة خلال
عام ٢٠٢٠م



255

قضية

طلبات تأييد قوى عاملة وافدة



29

طلبًا مرفوضًا



24

طلبًا غير مكتمل



45

طلبًا مقبولا

عدد المشطوبين من جـدول
المحامين الممارسين:



375

الإجمالي حتى
نهاية عام 2020م

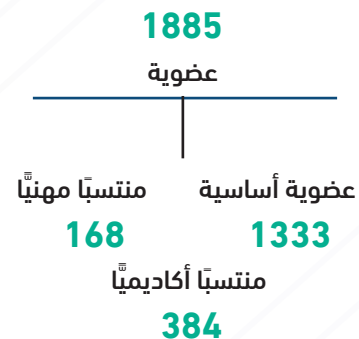
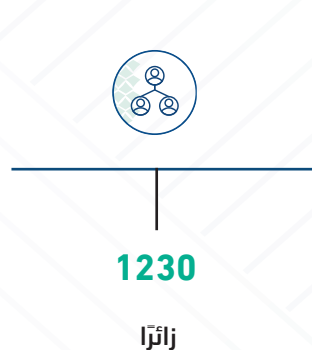
72

خلال عام 2020م

عدد المتقدمين للوظائف القانونية
والشرعية المعلنة في البوابة الوطنية
للعمل (طاقات)

العضويات

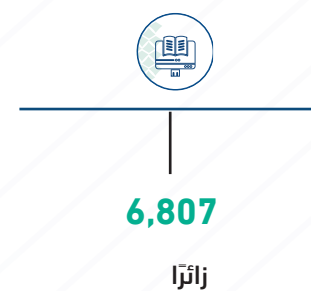
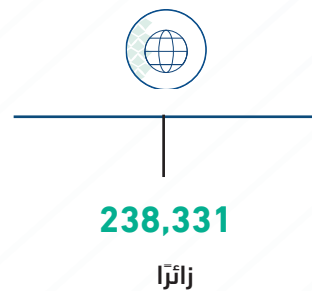
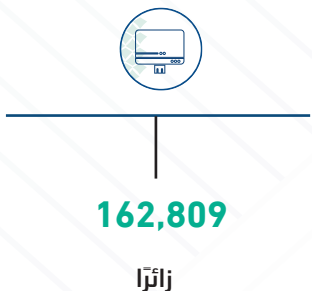
عدد زوار مقر الهيئة



زيارات النشر والتوزيع

زيارات الموقع الإلكتروني

زيارات بوابة الخدمات الإلكترونية
(عضويتي)



رابعاً: مبادرات الهيئة

أعدت الهيئة عددًا من المبادرات السريعة التي من شأنها تقديم خدمات ممكنة وحقيقية لتفعيل التوجُّهات المستقبلية، وقد بلغ عددها خلال العام المالي (2020) (6) ست مبادرات.

المبادرة الأولى: لجنة حماية مهنة المحاماة:

تهدف لجنة حماية مهنة المحاماة إلى قَصْر مهنة المحاماة على المحامين المرخص لهم، وتفعيل الدور الرقابي للهيئة السعودية للمحامين، وإبلاغ الجهات المختصة كالنيابة العامة والإدارة العامة للمحاماة بطبيعة المخالفة؛ وذلك بعد حصر أسماء المخالفين لاتخاذ الإجراء المناسب معهم، والمساهمة في تفعيل تطبيق نظام المحاماة على المخالفين، وذلك من خلال استقبال الشكاوى والتحقق منها، ورفعها إلى الجهات ذات الاختصاص.

وقد تشكلت اللجنة العليا لحماية المهنة؛ بناءً على قرار معالي وزير العدل، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، رقم: (2010186) بتاريخ: (06/07/1441هـ)؛ الذي قضى بتشكيل لجنة عليا لحماية مهنة المحاماة برئاسة فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية، وعضوية كل من الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين، ومدير الإدارة العامة للمحاماة، ومساعد الأمين العام لشؤون المحامين للهيئة السعودية للمحامين مُقررًا.

وذلك بهدف حماية مهنة المحاماة من الانتحال، والمساهمة في تطبيق أحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية على المخالفين له، ورصد أي من الوقائع التي يشتبه في احتوائها على مخالفة نظام

المحاماة ولائحته التنفيذية، وتبليغ الجهة المختصة بالواقعة، وتزويدها بكامل المستندات ذات الصلة. وخلال عام (2020) اجتمعت اللجنة العليا لحماية المهنة اجتماعين، واتخذت فيما عددًا من القرارات والتوصيات التي من شأنها رصد أبرز السلوكيات والمخالفات المهنية من غير الممارسين، وتحقيق مستوى عالٍ من رسم السياسات وإيجاد الحلول للعقبات والصعوبات التي تواجه المهنة، ومنها:

- إعداد استبانة لاستطلاع آراء المحامين حيال أبرز المخالفات والسلوكيات غير النظامية.
- إعداد دراسة عن أفضل الممارسات الدولية حيال مواجهة المخالفات المهنية.
- إعداد مشروع يُحدّد المخالفات المهنية، ومقترحات حماية المهنة من تلك المخالفات، وآلية التنفيذ وأدواته اللازمة، والمدة الزمنية لكل مهمة.
- الكتابة لمعالي وزير العدل بالتوصية بعدم إصدار الوكالات الشرعية إلا للفتات المنصوص عليها في الفقرة (ب-ج- د-هـ) ووفق ترخيص مزاول مهنة المحاماة، وذلك فيما يخص (المطالبات والمحاكم)، والمطالبة وإقامة الدعاوى ضد الغير، وتقديم لوائح الادعاء، والمرافعة والمدافعة والمخاصمة، وحضور الجلسات وسماع الدعاوى والرد عليها.
- الكتابة لمعالي وزير العدل بالتوصية برَفْع مستوى الأنظمة التقنية للقضايا بعد تقديم صحيفة الدعوى، مع التأكد من عدم إمكانية الترافع لغير المنصوص عليهم في المادة الثامنة عشرة لغير الوكيل الشرعي.
- الكتابة لمعالي وزير العدل بالتكرم بتوجيه الإدارة المختصة بالوزارة بأن يتم تسجيل الوكالات برقم المنشأة القانونية لإدارة الدعوى من قِبَل المنشأة ومتدربيها بشكل متكامل.

- الكتابة لمعالي وزير العدل بالتكرم بتوجيه المحاكم بعدم قيد أيّ دعوى للوكيل الشرعي في حال تجاوز ثلاث وكالات.
- حصر الهويات الوطنية للمخالفين المحالين للنيابة العامة؛ للتأكد من صدور أحكام ضدهم، وإكمال الموجب النظامي لأحكام المادة السابعة والثالثة المتضمنة التشهير.
- تكليف الأمانة العامة بإطلاق مبادرة الرصد الانتحالي، من خلال مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية التي يعلن فيها المنتحلون عن أنفسهم.
- تكليف الأمانة العامة بتعزيز الثقافة القانونية، وزيادة الوعي القانوني لدى المجتمع؛ للحد من التعامل مع المنتحلين.
- تكليف الإدارة العامة للمحاماة والأمانة العامة للهيئة، بزيادة القنوات الإلكترونية المُستخدَمة في تقديم البلاغات عن حالات انتحال مهنة المحاماة، والإعلان عنها للجمهور.

المبادرة الثانية: اللقاء الشهري:

تعتمد هذه المبادرة على استضافة عددٍ ممن يخدمون قطاع المحاماة في الجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص في لقاء شهري، وعدد من المحامين المخضرمين من رواد مهنة المحاماة، وعقد لقاءات للمتدربين وبعض الشركات المهنية الناجحة للزملاء والزميلات؛ وذلك بهدف تعزيز دور الهيئة في رعاية مصالح الأعضاء، وإنفاذ اختصاصاتها الواردة في التنظيم، وتقريب وجهات النظر بين المسؤولين وأصحاب المصالح، ورفع مستوى مشاركة المحامين في صناعة القرار، وفتح قنوات تواصل مستمرة بين الهيئة السعودية للمحامين وأعضائها، وخلق بيئة تواصلية بين المحامين والهيئة السعودية للمحامين، ومساهمة الهيئة في إيصال الصعوبات والمشاكل المهنية لأصحاب القرار.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في إظهار الدور المهني للهيئة في تعزيز مشاركة المحامين للفعاليات المهنية، وخلق بيئة تواصلية بين المحامين والهيئة السعودية للمحامين، والمساهمة في إيصال الصعوبات والمشاكل المهنية لأصحاب القرار.

وخلال عام (2020) استضافت الهيئة أربعة لقاءات؛ كان الأول مع معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وذلك يوم (الاثنين)، الموافق: (11 / 02 / 2020م) في مقر الهيئة.

واستضافت في اللقاء الثاني معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور/ (خالد بن محمد اليوسف)، وذلك يوم الأربعاء، الموافق (03 / 06 / 2020م) عن بُعد عبر برنامج (زوم). واستضافت في اللقاء الثالث معالي وزير التجارة الدكتور/ (ماجد بن عبد الله القصبي)، وذلك يوم (الأحد)، الموافق: (25 / 10 / 2020م)، عن بُعد عبر برنامج (زوم)، واستضافت في اللقاء الرابع معالي رئيس

هيئة حقوق الإنسان الدكتور/ (عواد بن صالح العواد)، وذلك يوم (الأربعاء)، الموافق: (12 / 12 / 2020م)، عن بُعد عبر برنامج (زوم).

المبادرة الثالثة: ورشة عمل للمكثين:

مبادرة تعتمد على دعوة الهيئة لمجموعة من المحامين وممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص - وذلك بعد التنسيق مع تلك الجهات - من أجل المشاركة في ورش عمل للوصول إلى الفرص المتاحة في سوق العمل، والتحديات التي يواجهها المنتسبون، وخلق فرص عمل لهم.

وذلك بهدف: تحديد معالم البيئة التنظيمية الحالية التي تحكم القطاع الوظيفي في المجال القانوني في المملكة، وبيان إشكالات هذا القطاع، والوقوف على أفضل الممارسات في تنظيم قطاع التوظيف القانوني، وبيان الحلول الممكنة والأدوات التي ينبغي الأخذ بها في خلق فرص عمل للمحامين والمحاميات في المملكة، وإبراز دور الجهات الحكومية التي اهتمت بموضوع التوظيف في المجال القانوني من الناحية التنظيمية والتشريعية، مع إعطاء تصور واضح لكل جهة من تلك الجهات، وتحليل الأداة التشريعية المناسبة لواقع المملكة لإصدار منظومة من المقترحات التشريعية؛ بهدف تنظيم العلاقة بين القانونيين الراغبين في الحصول على فرص وظيفية، وتسليط الضوء على مبادرات القطاع الخاص من ناحية المشاركة في تعزيز الحاجة لقطاع الاستشارات القانونية، ومدى الحاجة لدعم ذلك القطاع ودوره في دعم وحماية القطاع الخاص.

وقد عقدت الهيئة خلال عام (2020) لقاءً مع معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، يوم الأحد (07/06/2020م) عبر الاتصال المرئي، وقد لاقى اللقاء تفاعلاً كبيراً من قبل المحامين والجهات ذات العلاقة، وتناول فيه معاليه الحديث في المحاور الآتية:

- دور المحامين في تطوير المنظومة العدلية، والوسائل المساندة للفصل في المنازعات خاصة في الصلح والتسوية.

- تمكين المحامين المؤهلين، وتأهيل غير المؤهلين بمساعدة الجهات المعنية.

- إعداد مشروع للاختبار التخصصي لجميع المشتغلين في القطاع الحقوقي في المملكة.

- إعداد مشروع بالشراكة بين الهيئة ووزارة العدل ووزارة التجارة، يتعلق بالحماية وتعميق المهنة، والاستفادة من الخبرات؛ لضبط المنافسة بين المحامين أو المكاتب الأجنبية.

- إعداد مشروع منصة المحامي، بالشراكة بين الهيئة والوزارة لخدمة المحامي بشكل كامل في كافة الأعمال والمهام التي يحتاجها.

- إعداد مشروع يتعلق بنشر المعلومات والبيانات العدلية المتعلقة بالمحامي للعموم.

المبادرة السادسة: استرداد:

صُمِّمَتْ هذه المبادرة بالتعاون مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن خطة تحفيز القطاع الخاص لتسهيل دخول المنشآت القانونية الجديدة إلى سوق العمل، وتعزيز فرص استثماريتها ودعمها خلال السنوات الثلاث الأولى من أعمالها؛ وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على المنشآت القانونية الجديدة والناشئة في السنوات الأولى من تأسيسها، وزيادة مساهمة المنشآت القانونية الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء الملاحظات والملاحظات، كَوِّنت الأمانة العامة فريق عمل لرصد هذه الملاحظات والمقترحات وتحليلها، بما ينعكس على صياغة المشروع.

المبادرة الخامسة: هيئة المحامين بيت الخبرة في تقدير الأتعاب:

تهدف هذه المبادرة إلى اعتماد الهيئة بيتًا للخبرة في كافة اللجان والهيئات عند النزاع، ورعاية مصالح المحامين باعتبار الهيئة جهة خبرة، وربط الهيئة بجميع الهيئات الأخرى واللجان في مناطق المملكة، ورَفَع مستوى معايير تقدير الأتعاب، وذلك بمُخاطبة الهيئات المُتمثلة في: ديوان المظالم، وهيئة السوق المالية، واللجنة المصرفية، واللجنة الجمركية والتمويلية والتأمينية والإعلامية، وغيرها من اللجان؛ بشأن اعتماد الهيئة السعودية للمحامين بيت خبرة في تقدير الأتعاب، وفقًا لنظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وإصدار تعميم من وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية بذلك.

المبادرة الرابعة: عقد ورشة عمل لرصد مقترحات تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية:

تُكمن أهمية المبادرة في أخذ آراء ومقترحات المختصين والممارسين في المواد والبنود التي تحتاج إلى إعادة أو إضافة؛ للمساهمة في مُواكبة النظام لأعلى مستويات الممارسة وفق المعايير المهنية الدولية، وذلك بِعَقْد ورشة عمل لرصد مقترحات تعديل نظام المحاماة، وورشة عمل أخرى لإجراء تعديلات على لائحته التنفيذية، ورَفَع التوصيات والتعديلات إلى الجهات ذات الاختصاص، وأخذ آراء المختصين والممارسين ومقترحاتهم في المواد والبنود التي تحتاج إلى إعادة أو إضافة؛ للمساهمة في مواكبة النظام أعلى مستويات الممارسة وفق المعايير المهنية الدولية.

وخلال عام (2020) دعت لجنة الصياغة إلى عقد ثلاث ورش عمل عن بُعد؛ وذلك بغرض الاستماع إلى مرنّيات العموم وملاحظاتهم؛ من محامين ومعنيين ومهتمين بمهنة المحاماة، وقد نُشرت هذه الدعوات على نطاق واسع من خلال حسابات الهيئة الرسمية وفي وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد عقدت الورشة الأولى يوم الأحد الموافق: (2020/6/21م)، وعقدت الورشة الثانية يوم الثلاثاء الموافق: (2020/6/23م)، وعقدت الورشة الثالثة يوم الخميس الموافق: (2020/6/25م)، وأدار الورش أعضاء لجنة الصياغة، بإشراف الهيئة ودعمها الفني والتقني. وقد لاقَت هذه الورش ترحيبًا وتفاعلاً من الجميع، ووصل عدد حضور هذه الورش إلى (200) مشارك تقريبًا، وتم الاستماع إلى جميع المشاركات الصوتية، وكذلك الكتابية عبر منصة الورشة، وجرى إتاحة مجال المشاركة لكل مَنْ طلب المشاركة لرصد ملاحظاتهم، وبلغت عدد المشاركات الصوتية ما يُقارب خمسين مداخلة.

اللقاء الشهري الأول:

افتتحت الهيئة السعودية للمحامين لقاءاتها الشهرية باستضافة معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، بأكاديمية الهيئة بمقر الهيئة بالرياض، وذلك يوم (الاثنين)، الموافق: (11 / 02 / 2020م). وقد امتد اللقاء لمدة ثلاث ساعات متواصلة؛ حضر خلالها أكثر من (120) محاميًا ومحامية، وقد كان اللقاء إيجابيًا مليئًا بالشفافية والمبشرات، والمناقشات الهادئة من قبل معالي الوزير والمحامين.

وتطرق معاليه خلال اللقاء إلى عددٍ من الموضوعات المهمة التي شغلت بال كثيرٍ من المحامين، والتي دارت حول: دور المحامين وحدة الصف واجتماع الشمل مع الهيئة، ودورهم في تطوير المنظومة العدلية، ودوره في تمثيل القانون ومراعاة ما يطرح عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أخبار ومناقشات؛ إذ يمثل وجه العدالة والنظام العدلي. كما ناقش معاليه فكرة تخصيص مقر للمحامين في كل محكمة، وحماية مهنة المحاماة من الانتحال وتعميقها، وأن حماية المهنة ليست غاية، بل هي وسيلة مهمة لابد أن تنتهي إلى غاية صحيحة.

كذلك أشار معاليه إلى الاهتمام بالتدريب والمتدربين وضرورة اتفاق المحامين على رؤية واضحة للتدريب لتحقيق بها مصلحة المحامي والمتدرب والمصلحة العامة من التدريب؛ بحيث يصبح المتدرب قادرًا على العمل كمحامٍ مؤهل.

وفي إطار الحديث عن القطاع القانوني، أشار معاليه إلى تصحيح مسار القطاع القانوني وتطويره من خلال مبادرات تذليل الصعوبات، والعمل على التحول النوعي والآلي لقضاء التنفيذ؛ بحيث يقتصر على مستوى السلطة التقديرية، والعمل على المؤشرات وغرف العمليات في إدارة المنظومة العدلية لتحقيق المستهدفات.

كما ناقش معاليه خلال اللقاء أهمية الاختبارات المهنية في الكشف عن مواطن القوة وتميئتها، ومواطن الضعف ومعالجتها، وضرورة وجود معايير يلتزم بها الجميع في توثيق عقود المحامين، وألا تكون عرضة للاجتهاذ والاختلاف، ومشروع نظام المحاكم التجارية، وفكرة قصر القضايا على المحامين.

عقدت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2020) أربعة لقاءات شهرية، وذلك ضمن مبادرة اللقاء الشهري التي تعتمد على استضافة عددٍ ممن يخدمون قطاع المحاماة في الجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص في لقاء شهري؛ بهدف تعزيز دور الهيئة في رعاية مصالح أعضائها، وإنفاذ اختصاصاتها الواردة في التنظيم، وتقريب وجهات النظر بين المسؤولين وأصحاب المصالح، ورفع مستوى مشاركة المحامين في صناعة القرار، وفتح قنوات تواصل مستمرة بين الهيئة السعودية للمحامين وأعضائها، وخلق بيئة تواصلية بين المحامين والهيئة السعودية للمحامين، ومساهمة الهيئة في إيصال الصعوبات والمشاكل المهنية لأصحاب القرار.



معالي الشيخ الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني

وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين



معالي الشيخ الدكتور/ خالد بن محمد اليوسف
رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري

اللقاء الشهري الثاني:

في إطار تعزيز سُبل التعاون مع الجهات والمؤسسات المهتمة بالشأن القضائي، استضافت الهيئة في لقاءها الشهري الثاني معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور / (خالد بن محمد اليوسف)، وذلك يوم الأربعاء، الموافق (03 / 06 / 2020م) عن بُعد عبر برنامج (زوم). وقد ناقش معاليه خلال اللقاء عددًا من الموضوعات؛ منها: دور المحامين في إنجازات ديوان المظالم، وتحول ديوان المظالم إلى العمل القضائي الإلكتروني، ونشر أحكام المحكمة الإدارية العليا، ومبادرات ديوان المظالم التي أقرها في خطته الإستراتيجية. كما تطرق معاليه لجائحة كورونا، وناقش خلالها مبادرة التقاضي المرئي وأهميتها في الوقت الراهن، خاصة في ظل جائحة كورونا، وضرورة توفير الخدمات الإلكترونية التي تمكن المحامين من أداء مهامهم، وطموح ديوان المظالم في قصر الترافع على المحامين في الدعاوى الإدارية؛ حفظًا لحقوق أطراف الدعوى.



معالي الدكتور/ماجد بن عبدالله القصبي
وزير التجارة

اللقاء الشهري الثالث:

عقدت الهيئة لقاءها الشهري الثالث مع معالي وزير التجارة الدكتور/ (ماجد بن عبد الله القصبي)، وذلك يوم (الأحد)، الموافق: (25 / 10 / 2020م)، عن بُعد عبر برنامج (زوم).

وقد ناقش معاليه عددًا من الموضوعات المشتركة بين الهيئة ووزارة التجارة، والمتمثلة في دور الهيئة في القطاعات المختلفة؛ الاستثمار، والتخصيص، والمنشآت، والملكية الفكرية، ودورها في الصرح القضائي والمتقاضين، والتحديات التي تواجه أصحاب الأعمال ودور المحامين في تذليلها. كما تطرق معاليه لدور الهيئة في مساندة وزارة التجارة، وأن حوكمة بعض المشروعات لا بد أن تتبع من أصحاب المهنة أنفسهم، ودور وزارة التجارة في مساندة الهيئة ودعمها، وناقش معاليه بعض المقترحات المناسبة لتعزيز سبل التعاون بين الجهتين، وخاصة النظر في إستراتيجيات التخصيص لتحديد دور المحامي في الشراكات في الإطار القانوني ليكفل شراكة القطاعين؛ العام والخاص.



معالي الدكتور/ عواد بن صالح العواد
رئيس هيئة حقوق الإنسان

اللقاء الشهري الرابع:

عقدت الهيئة لقاءها الشهري الرابع مع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور/ (عواد بن صالح العواد)، وذلك يوم (الأربعاء)، الموافق: (2 / 12 / 2020م)، عن بُعد عبر برنامج (زوم).
وقد ناقش معاليه خلال اللقاء عددًا من الموضوعات المرتبطة بحقوق الإنسان والمحامين، ودار النقاش حول أهمية المحامين في قضايا حقوق الإنسان، وسعي هيئة حقوق الإنسان للتعاون مع المحامين للترافع عن المستحقين والأقليات الذين يقعون عرضة للقضايا الجنائية، وسعيها أيضًا إلى توقيع اتفاقية شاملة مع الهيئة السعودية للمحامين في إطار سبل تعزيز التعاون بين الجهتين.
كما تطرق معاليه إلى فكرة إنشاء هيئة حقوق الإنسان لصندوق مالي لتغطية تكاليف أتعاب المحامين في قضايا حقوق الإنسان، والمبادرات المستهدفة خلال المرحلة القادمة، والتي منها مبادرة موحدة بين هيئة حقوق الإنسان وهيئة المحامين لخدمة حقوق الإنسان.



أولاً: الدورات التدريبية



الإطار القانوني للعلامة التجارية.



التأهيل للفرص القانونية في السوق المالية.



الجوانب القانونية للمعلومات الائتمانية.



مهارات الترافع أمام المحاكم.

دورات تدريبية بالتعاون مع منشآت بمناسبة اليوم العالمي للقانون:



استيراد وتصدير السلع وضريبة القيمة المضافة.



الامتياز التجاري من ناحية قانونية.



الجوانب القانونية في تمويل رأس المال.



دور المحامي في إدارة العقود وتسوية المنازعات.



الملكية الفكرية في الأنظمة السعودية.

سادساً: الدورات التدريبية والبرامج التعريفية

أقامت أكاديمية الهيئة السعودية للمحامين عددًا من الدورات التدريبية والبرامج التعريفية والزيارات الميدانية وورش العمل وحلقات النقاش والمخيمات والمحاضرات، وقد بلغت تلك الفعاليات في مجملها (23) فعالية، بإجمالي (54) ساعة، و (1519) مستفيدًا.



المعايير العامة للبرامج التدريبية



أولاً: معايير اختيار المدرب:



المحامي:

- حاصل على عضوية أساسية سارية المفعول.
- مزاوول لمهنة المحاماة من خلال منشأة قانونية مُرَخَّص لها.
- لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في الأعمال القانونية أو الشرعية.
- لا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي.



غير المحامي:

- حاصل على شهادة البكالوريوس كحد أدنى.
- لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال تخصصه.

ثانياً: معايير اختيار البرامج:

- تتوافق مع رؤية الهيئة وأهدافها.
- تتواءم مع مستجدات قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- تتوافق مع مستجدات الأنظمة والتعاميم والقرارات.
- حداثة الموضوع.
- تتعلق بمجال عمل المحامي.
- تتعلق بمهنة المحاماة.

ثالثاً: معايير الجهات:

جامعات / كليات



هيئات مهنية



تعزيز الشراكات مع الجهات



اتفاقية تعاون



ثانيًا: ورش العمل وحلقات النقاش



مرئيات المحامين عن مشروع
اللائحة التنفيذية لنظام الشركات
المهنية.



مشروع لائحة المنصات
الإلكترونية لتقديم خدمات
المحاماة والاستشارات القانونية.



تجارب سعودية وعالمية في
إدارة مكاتب المحاماة.
ندوة بالتعاون مع برهان المعرفة



ضريبة القيمة المضافة.
بالتعاون مع لجنة المجتمع القانوني
بمنطقة مكة المكرمة ومكتب بيان
للاستشارات الزكاة والضرائب .



تمكين قطاع المحاماة، برعاية
معالي وزير العدل رئيس مجلس
إدارة الهيئة السعودية للمحامين.



إجراءات هيئة المحامين في تقديم
المشورة والمساعدة القانونية
لضحايا الاتجار بالأشخاص.
بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان



اللائحة التنفيذية لنظام
المحاكم .
بالتعاون مع وزارة العدل.



إضاءة على الهيئة السعودية
للمحامين .
بالتعاون مع الهيئة العامة
للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.



قصص وتجارب مع الوساطة في
المنازعات التجارية بالمملكة.
بالتعاون مع المركز السعودي
للتحكيم التجاري.



آثار أزمة كورونا على
قطاع المحاماة.



مشروع نظام الشركات الجديد،
الآمال والتطلعات.
بالتعاون مع برهان المعرفة ووزارة
التجارة وهيئة السوق المالية.



مشروع تنظيم مكاتب المحاماة
الأجنبية.
بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة
العدل



استطلاع الآراء والمقترحات
لمشروع إعادة صياغة نظام
المحاماة.



معايير تقدير أتعاب
المحاماة.

سابعًا: مشروعات الهيئة واستطلاعات الرأي

مشروعات الهيئة:

أقامت الهيئة عددًا من المشروعات واستطلاعات الرأي خلال العام المالي (2020)، التي أسهمت بشكل كبير في تطوير مهنة المحاماة، والارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية، والتي بلغت في مجملها (17) مشروعًا واستطلاعًا.



برنامج «مُمكن» للتدريب الإلكتروني.

برنامج مشترك بين الهيئة وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، يهدف إلى تأهيل الخريجين لسوق العمل، وتقديم برامج ودورات تدريبية توفر الحد الأدنى من المعرفة والمهارة المطلوبة لمزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، ورفع مستوى التأهيل القانوني وتوجيه التدريب القانوني على مسار منهجي (التعليم المستمر)، والاستفادة من برامج الدعم المقدمة من صندوق دعم الموارد البشرية.

خدمة «تقديم المعلومات الائتمانية» لقطاع المنشآت القانونية.

برنامج مشترك بين الهيئة وسمعة السعودية للمعلومات الائتمانية، يستهدف مساعدة الأعضاء الأساسيين على استقراء سلوكيات عملائهم الائتمانية بالاعتماد على نماذج رياضية تستخدم متغيرات وبيانات التقارير الائتمانية كمدخلات رئيسة لمساندة قرارات الائتمان.

برنامج «المصلح المسجل»

برنامج مشترك بين الهيئة ومركز المصالحة بوزارة العدل؛ يهدف رَفَع مستوى الالتزام القانوني بقواعد العمل في مكاتب المصالحة وإجراءاتها، واستدامة الامتثال طيلة سريان المصلح الخاضعة لرقابة الوزارة، ورفع مشاركة القطاع الخاص في تكاليف الالتزام الحكومية على نحو يسهم في كفاءة تقديم الخدمات للجهات المستفيدة، ومواءمة تحقيق أهداف رؤية (2030) ومبادراتها، والمساهمة في مبادرة «تخصيص قطاع تسوية المنازعات».

مشروع «إعادة صياغة نظام المحاماة»

مشروع يهدف إلى إعادة صياغة نظام المحاماة بالتعاون مع الخبراء والمختصين، بما يتوافق مع التطورات القادمة في المنظومة العدلية، وفقًا لأحداث الممارسات الدولية.

مشروع تقديم خدمة الاستشارات القانونية عبر مركز ناجز:

مشروع يهدف إلى تقديم خدمة احترافية لمستفيدي مركز ناجز، بالتعاون مع مركز ناجز للخدمات العدلية، وتمكين المحامين من مهنة المحاماة، ورفع الوعي القانوني بأهمية الاستعانة بالمحامين المُتخصّصين في الاستشارات القانونية، وذلك بتوفير عملاء عن طريق مركز ناجز، وتوفير محامين مختصين عن طريق الهيئة.

مشروع تنظيم مكاتب المحاماة الأجنبية:

مشروع أعدته الأمانة العامة بالتعاون مع وزارة العدل ووزارة التجارة لصياغة إطار تنظيمي لوجود مكاتب المحاماة الأجنبية وعلاقتها بمكاتب المحاماة السعودية؛ بما ينعكس إيجاباً على القطاع العدلي وقطاع الأعمال في المملكة، وذلك في إطار وضع الاشتراطات اللازمة والضوابط المهنية لعمل المكاتب وآلية التدريب، والقيد في سجلات المحامين، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالمكاتب والشركات المهنية الأجنبية.

لجان المحامين:

لجانٌ معيّنة بالتواضّل المهنيّ والاجتماعيّ مُوزّعة على المناطق الإداريّة بالمملكة؛ بحيث تمثّل المحامين الممارسين والمتدربين، وكذلك المنتسبين من أعضاء الهيئة، والمُعيّنين بأهدافها، وذلك بهدف توثيق أواصر التواصل المهنيّ والاجتماعيّ، ومساندة الهيئة في إيصال رسالتها للمحامين، وتحقيق أهداف تنظيمها، والتواصل الفعّال مع أصحاب المصالح والمستفيدين من الخدمات التي تقدّمها الهيئة، والعمل على تلمس احتياجات المحامين في جميع مناطق المملكة، وإيصال هذه الاحتياجات إلى مجلس إدارة الهيئة عبر اللجنة التنفيذية، وتكوين كفاءات إداريّة قادرة على خدمة المحامين، ومؤهلة لعضوية مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.

الاعتماد المهني السعودي للمحامين

برنامج أعدته الأمانة العامة بالتعاون مع شركة ارتياد؛ بهدف وضع إطار وطني مُوحّد يضمن تأهيل الحقوقي لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، وهو مُوجّه للمحامين الممارسين والمقبّلين على المهنة؛ بحيث يضمن الحد الأدنى من التأهيل المعرفي والمهاري اللازم لممارسة المهنة.

منظومة الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

مشروع تعاونت فيه الأمانة العامة مع هيئة حقوق الإنسان، بما يخدم ملف مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص؛ وذلك بهدف حماية ورعاية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمملكة، واستعراض النظام القانوني السعودي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام (2009م)، والمبادئ التوجيهية لحماية الضحايا ومساعدتهم.

توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية

مشروع يهدف إلى رفع نسبة توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وتنظيم مكاتب المحاماة، وتنظيم العاملين في الإدارات القانونية، ورفع مستوى الممارسة المهنية وجودة العمل المهني، ورفع مستوى دقة الإحصائيات لدى الهيئة السعودية للمحامين.

طلب القيد في سجل المقيدين:

برنامج أعدته الأمانة العامة بالتعاون مع شركة ارتياد؛ بهدف وضع إطار وطني مُوحّد يضمن تأهيل الحقوقي لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، وهو مُوجّه للمحامين الممارسين والمقبّلين على المهنة؛ بحيث يضمن الحد الأدنى من التأهيل المعرفي والمهاري اللازم لممارسة المهنة.

منظومة الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

مشروع أعدته الأمانة العامة لتسجيل أسماء المشاركين في قضايا تقدير الأتعاب ممن لهم خبرة في هذا التقدير والتسوية.

منصة التصديق الرقمي:

مشروع يعمل على تعزيز بيئة ممارسة الأعمال، والتصديق على الوثائق الممهورة بتوقيع المحامي للإقرار بصحة توقيعه دون أدنى مسؤولية عن محتوى الوثيقة، ويعد تصديق الهيئة أحد الاشتراطات لمصادقة وزارة الخارجية، وذلك من خلال الاستفادة من التحول الرقمي، وتوثيق الالتزامات، وتقليل زمن الخدمة.

الفحص المهني للوافدين:

مشروع يتضمن التحقق من مؤهلات المستشارين القانونيين الوافدين، وذلك لتسهيل إجراءات توثيق المؤهلات العلمية للوافدين؛ ليتمكنوا من إصدار رخصة العمل وهوية المقيمين.



01 استطلاعات الرأي:

استطلاع آراء أصحاب المنشآت القانونية عن مدى تأثير أزمة فيروس كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.

أعدت الأمانة العامة استطلاع آراء أصحاب المنشآت القانونية عن مدى تأثير أزمة فيروس كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، لإيجاد حلول للعقبات والصعوبات التي تواجه المحامين والمنشآت القانونية، في ظل الإجراءات الاحترازية التي تُمَرُّ بها المملكة للحد من انتشار فيروس كورونا، وللوقوف على مدى تأثير أزمة فيروس كورونا على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ورفع النتائج والمقترحات إلى الجهات المختصة لمعالجة التحديات والصعوبات التي تواجه المنشآت القانونية، وقد تكونت الاستبانة من أربعة بنود للتقييم، هي:

1- تقييم الأضرار التي تواجهها المنشآت القانونية.

2- تقييم العمل عن بُعد.

3- تقييم التعامل مع العملاء.

4- تقييم الصعوبات المالية.

وقد ضم كل بند من هذه البنود مجموعة من الأسئلة، وبلغ عدد الأسئلة الإجمالي (35) خمسة وثلاثين سؤالاً، وبلغ

عدد أصحاب المنشآت القانونية المشاركين في هذا الاستبيان: (544) مشاركاً بعد حذف المشاركات المكررة، وقد أظهر استطلاع الآراء النتائج الآتية:

- تأثر أصحاب المنشآت القانونية بتعليق الجلسات القضائية وتعليق عمل القطاعين الحكومي والخاص على سير أعمال المنشآت القانونية، وتضرر نسبة كبيرة من المنشآت القانونية نتيجة إغلاق منشآتهم تماماً نظراً لانتشار فيروس كورونا.

- تأثير الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة تجاه الحد من انتشار فيروس كورونا على المنشآت القانونية؛ سواء إجراء منع التجول في الأوقات المنصوص عليها، أو إجراء منع التجول بين المناطق؛ مما منع نسبة كبيرة من أصحاب المنشآت القانونية من الحصول على ملفات القضايا الورقية الموجودة داخل المنشآت، ومنع نسبة كبيرة منهم أيضاً من الحضور إلى مقرات العمل في ظل وجود أحكام قابلة للاعتراض، ومنع نسبة كبيرة منهم من الحضور الشخصي أمام الجهات القضائية خلال فترة تعليق الحضور لمقرات العمل، واضطر أكثرهم إلى تأجيل جلسات القضايا.

- وجود صعوبة كبيرة لدى نسبة كبيرة من أصحاب المنشآت القانونية في إنهاء أعمال المنشأة المرتبطة بالجهات الحكومية، وصعوبة في تطبيق إجراءات المحاكم والترافع عن بُعد، وانخفاض أداء الموظفين، وعدم إنجاز المهام المسندة إليهم على الوجه المطلوب وعدم تسليمها في الوقت المحدد لها.

- تأجيل مواعيد أصحاب المنشآت القانونية مع العملاء؛ بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة خلال الفترة الحالية، مما أدى إلى تأثر المنشآت القانونية

مالياً بصورة كبيرة جداً، خاصة بعد عدم التزام العملاء بسداد المستحقات المالية بعد وجود هذه الأزمة.

- وجود مخاطر مالية كبرى نتيجة انخفاض التدفقات المالية للمنشآت القانونية، ووجود صعوبات مالية كبيرة تواجهها المنشآت القانونية خلال هذه الأزمة، وتتمثل هذه الصعوبات في: صعوبة سداد القروض البنكية التي حان سدادها، وصعوبة سداد قيمة إيجار المنشآت القانونية، وصعوبة سداد المصروفات الإدارية للمنشآت القانونية، وصعوبة سداد فواتير الماء والكهرباء والرسوم الحكومية ورواتب الموظفين، ورسوم العمالة الوافدة، وسداد ضريبة القيمة المضافة.



02 استطلاعات الرأي:

استطلاع آراء المحامين حول أبرز المخالفات المهنية من منتحلي مهنة المحاماة.

أَعَدَّت الأمانة العامة من خلال مركز استطلاع العموم استبيانًا لاستطلاع آراء المحامين حيال أبرز المخالفات المهنية من قبل منتحلي مهنة المحاماة؛ وذلك لحماية مهنة المحاماة من خلال تفعيل مهام اللجنة العليا لحماية المهنة، وتطبيق أحكام نظام المحاماة على المخالفين لها، وقصر ممارسة المهنة على المحامين المرخص لهم بمزاولةها، ورصد أبرز السلوكيات والمخالفات المهنية من غير الممارسين، وقد تكوّن استبيان استطلاع آراء المحامين حيال أبرز المخالفات المهنية من قبل منتحلي مهنة المحاماة من: (30) سؤالاً، وقد لاقت الاستبانة تفاعلاً من قبل المحامين والمحاميات؛ حيث بلغ عدد المشاركين في الاستبانة: (419) محامياً ومحامية، وقد أظهر الاستطلاع النتائج الآتية:

- وجود ثغرات نظامية تُعزز من وجود الانتحال المهني؛ منها: إتاحة تسجيل ثلاث قضايا؛ إذ يُضيف بعض المحامين ثلاث قضايا ثم يحذفها، ثم يضيف ثلاثاً أخرى... وهكذا، حتى يباشر في ثلاثة أشهر نحو (20) قضية.

- وجود صور أخرى للانتحال غير التي

حدّدها نظام المحاماة، مثل: مستشار قانوني، ومدير قانوني، وغيرهما، وجود قصور في تطبيق نظام المحاماة في حق الوكيل الشرعي المترافع في أكثر من ثلاث قضايا.

- إتاحة المحاكم والجهات القضائية وشبه القضائية الترافع لغير المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاماة، وإسهام بعض المحامين المرخص لهم في عملية الانتحال، مع وجود كثير من عمليات التستر المهني، وكذلك إسهام تراخيص الممثل النظامي في عملية الانتحال.

- وجود تراخيص مهن أخرى غير ترخيص مزاولة مهنة المحاماة تتعارض مع عمل المحامي؛ مثل: المأذون الشرعي، ومكاتب تحصيل الديون، وممثل الجهة المعنية، والمحاسب القانوني، والمصلحين، والموثقين، وتراخيص موظفي وزارة التجارة التي تسمح بالظهور بمظهر المحامي، وتراخيص مكاتب الخدمات العامة التي تسمح بإعداد المذكرات والاستشارات، وتراخيص البلدية لمهنة التعقيب التي تتيح للمعقب الترافع أمام القاضي في مجموعة قضايا، والممثل النظامي للشركات، والمستشار القانوني.

- إسهام تعدد فروع مكاتب المحاماة وتوزيعها الجغرافي، والقنوات الإعلامية والمنصات الاجتماعية في وجود منتحلين لمهنة المحاماة، وضعف الوعي القانوني لدى المجتمع، ووجود مكاتب تعمل في الخدمات العامة بجانب المحاكم، في وجود عمليات الانتحال المهني.

- إسهام بعض النصوص النظامية في عمليات الانتحال، وعدم كفاية الأنظمة التقنية للحد من عمليات الانتحال.

- وجود ممارسات تهدف إلى الاحتيال وتجاوز الأنظمة التقنية لتسجيل القضايا

عمومًا، وتسجيل أكثر من ثلاث قضايا من غير المحامين خصوصًا.

- وجود طول غير النصوص النظامية والتقنية الإلكترونية للحد من انتحال مهنة المحاماة؛ منها: توعية المجتمع بالحقوق القانونية، ومتابعة الوكلاء الذين لديهم أكثر من وكالة، وإضافة رقم الترخيص أو صلة القرابة في وكالة الترافع، وإنشاء مبادرات توعوية من المحامين لرفع الرهبة عن العامة، وكسر حاجز الخوف من أجور المحامين، وفرض غرامات مالية، ومنع تراخيص مكاتب تحصيل الديون ومكاتب الاستشارات القانونية، وعدم قبول أي وكالة مرافعة لغير المحامين، ومنع كتاب العدل والموثقين من إصدار وكالات مرافعة لغير المحامين، وتكثيف الرقابة على الدوائر والمكاتب.



03 استطلاعات الرأي:

استطلاع آراء المحامين حيال خدمة التقاضي الإلكتروني.

أَعَدَّت الأمانة العامة استبيانًا لاستطلاع آراء المحامين حيال خدمة التقاضي الإلكتروني عن بُعد، وذلك للوقوف على التحديات التي تواجه المحامين في خدمة التقاضي الإلكتروني، وقد تكونت الاستبانة من خمسة بنود؛ ضمَّ كل بندٍ منها مجموعة من الأسئلة، فبلغ إجمالي عدد الأسئلة: (44) سؤالاً؛ احتوى البند الأول على (14) سؤالاً، واحتوى الثاني على (11) سؤالاً، واحتوى الثالث على (5) أسئلة، واحتوى الرابع على (11) سؤالاً، واحتوى الخامس على (3) أسئلة، شارك فيها: (339) محامياً ومحامية، وقد أظهر الاستطلاع النتائج الآتية:

- وجود تحديات تتعلق بنصوص الرسائل النصية؛ منها: عدم كفاية المدة التي تُرسل فيه إشعارات الرسائل النصية قبل انعقاد الجلسة؛ مما يترتب عليه شطب الدعوى أو تأجيلها، وعدم إرسال روابط حضور الجلسات قبل مواعيد الجلسات بوقت كافٍ، وعدم احتواء الرسائل النصية على جميع البيانات المتعلقة بالدعوى، وصعوبة الاستعلام عن مواعيد جلسات المحاكمة المرئية، وصعوبة الاستعلام عن مواعيد جلسات المحاكمة المرئية القادمة.

- وجود تحديات تتعلق بجلسة التقاضي عن بُعد، منها: صعوبة عرض الوثائق والمستندات وتبادل المذكرات خلال جلسة التقاضي، ووجود خلل يعود إلى عدم وصول الرابط أو عدم تفعيله مما يترتب عليه صدور أحكام بحق الموكلين المفترض حضورهم.

- وجود تحديات تتعلق بخدمة الترافع الكتابي، منها: تأخر وصول إشعارات العمليات التي تتم في جلسات المحاكمة الإلكترونية، وعدم كفاية المساحة المخصصة لكتابة الرد، وعدم إتاحة خانة الطلب أو التعديل أو الإلغاء.

- وجود تحديات تتعلق بخدمة طلب تقديم مذكرة الرد على الدعوى وتبادل المذكرات منها: صعوبة تبادل الأحكام إلكترونياً وتسليمها، وصعوبة في إضافة ممثل الدعوى، وصعوبة التواصل مع الدوائر القضائية ومتابعة مراسلاتها، وصعوبة في مراجعة الطلبات المُقدَّمة للمحكمة

- وجود تحديات تتعلق بخدمة طلب تمديد مدة الترافع، منها: صعوبة طلب تمديد مدة الترافع، وصعوبة إرفاق الملفات الداعمة لطلب تمديد مدة الترافع.

ثامناً: فعاليات وسائل التواصل

إحصائيات منصات التواصل الاجتماعية

واتساب



29.276 تجاوباً/رداً/محادثة

انستقرام



1793 متابعاً

يوتيوب



1460 متابعاً

لنكد ان



9342 متابعاً

تويتر الرئيسي



93.7 ألف متابع
2585 تغريدة
17781 متابعاً جديداً
177 تغريدة جديدة

تويتر التواصل



21 ألف متابع
280 متابعاً جديداً
7390 تغريدة
376 تغريدة جديدة

تليقرام



1097 متابعاً

الرسائل النصية



9607 رسالة نصية

المكالمات الهاتفية



4121 مكالمات

البريد الإلكتروني



11963 بريدًا إلكترونيًا



3



الفصل الثالث

- مُلَخَّص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة.

مبادرات إستراتيجية الخطة الخمسية

• ملخص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة:

شهد العام المالي 2020 م مبادرات استهدفت تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية؛ تحقيقاً لرؤية الهيئة المتمثلة في الارتقاء بقطاع الممارسة المهنية القانونية في المملكة؛ ليكون قطاعاً رائداً يسهم في خدمة العدالة في المجتمع. وتستهدف إستراتيجية الهيئة الخمسية (2016 - 2020) وخطة عملها توجهات إستراتيجية ومبادرات تعمل على تحقيق تلك الرؤية.

الإطار الزمني لتنفيذ الخطة الإستراتيجية

2016 — 2020

وبالرغم من أن الإطار الزمني لتنفيذ الخطة الإستراتيجية هو خمسة أعوام مالية (2016م - 2020م)، فإن بعض المبادرات قد نُفِذَتْ بالكامل، وبعضها في طَور الاستكمال والتنفيذ، والبعض الآخر لم يُنَفَّذْ حتى الآن، وتبلغ نسبة الإنجاز المفترض لكل عنصر إحراز: (20 %) سنوياً؛ بحيث يكتمل إنجاز الخطة خلال الإطار الزمني المحدد لها في 2021 بإذن الله تعالى. والجدير بالذكر أن سرعة أو تباطؤ الإنجاز تعود لأسباب مختلفة، يتعلق جزء منها بالتمويل واستدامة التدفقات المالية، والجزء الآخر يتعلق بأطراف آخرين كالجهاز الحكومية أو منفذي الخدمات، كما أن نقص المعلومات في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية تسبب في تأخير تنفيذ بعض المبادرات، علاوة على بعض التحديات التشريعية التي تتطلب وقتاً لمناقشتها وتعديلها.



الرسالة



الرؤية



القيم



توجه استراتيجي



مبادرة تنفيذية



أهداف استراتيجية

ويوضح الآتي إجمالي إنجاز الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الإستراتيجي الأول: تعميق قطاع تقديم الخدمات القانونية، وزيادة القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات القانونية:

يشتمل هذا الهدف على (10) توجهات إستراتيجية، وعلى (58) مبادرة تنفيذية، ونسبة الإنجاز الإجمالي لها تبلغ: (71%) من تلك التوجهات، وقد بلغت نسبة التقدم بنهاية عام (2019) لهذا الهدف (11%) من نسبة الإنجاز الافتراضي المتوقع في نهاية العام.

نسبة التقدم

11%

نسبة الإنجاز

71%

الهدف الإستراتيجي الثاني: تنظيم قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتطوير معايير ممارسة المهنة:

تركز الجهود على تطوير معايير ممارسة المهنة، ويشتمل على (8) توجهات إستراتيجية، وعلى (66) مبادرة تنفيذية، وتبلغ نسبة الإنجاز الإجمالي لها: (66%) من إجمالي تلك التوجهات، وبذلك يصبح الإنجاز لهذا الهدف متقدماً بنسبة (6%) عن نسبة الإنجاز الافتراضي السنوي للخطة الخمسية.

نسبة التقدم

6%

نسبة الإنجاز

66%

الهدف الإستراتيجي الثالث: حماية قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوفير الحماية للمهنة والمهنيين:

يشتمل الهدف الثالث على (8) توجهات إستراتيجية، وعلى (42) مبادرة تنفيذية، وتبلغ نسبة الإنجاز الإجمالي لها: (66%) من تلك التوجهات، وبمقارنة هذه النسبة بالنسبة الافتراضية للإنجاز السنوي يظهر تقدُّم بنسبة: (6%) عن الخطة الإستراتيجية.

نسبة الإنجاز

66%

نسبة التقدم

6%

الهدف الإستراتيجي الرابع: توازن قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوازن قطاع تقديم الخدمات القانونية مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة:

يشتمل الهدف الرابع على (8) توجهات إستراتيجية، وعلى (36) مبادرة تنفيذية، وتبلغ نسبة الإنجاز فيه: (86%) من تلك التوجهات، بما يدل على تقدم بنسبة (26%) على نسبة الإنجاز السنوي الافتراضي للخطة الإستراتيجية.

نسبة التقدم

26%

نسبة الإنجاز

86%

وبإلقاء نظرة على المبادرات التنفيذية والتوجهات الإستراتيجية التي نفذت خلال العام المالي (2020م) وأثرها على تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية يظهر جلياً أنها تعمل على بناء وترسيخ البنية التحتية للقطاع وخدمة أصحاب المصالح فيه على النحو الآتي:

1- احتمال البيئة المؤسسية للهيئة:

تمكّنت الهيئة بحمد الله بنهاية العام المالي ٢٠٢٠م من إرساء قواعد العضوية، والإجراءات الإلكترونية اللازمة لتسهيل الاشتراكات وتسجيل البيانات واستحداث نظام مدفوعات متكامل، كما عيّنت الهيئة بتأسيس قطاع تنفيذي (الأمانة العامة) قادر على التواصل مع الجمهور المستفيد عبر وسائل اتصال متعددة، وتجهيز المرافق اللازمة لعقد ورش العمل والندوات، وتقديم الخدمات المساندة للمحامين من خلال برنامج المزايا الشاملة الذي يوفر مجموعة واسعة للمنتجات والخدمات التي تهم الأعضاء.

2- العناية بحديثي التخرج القادمين للمهنة:

عملت الهيئة على توثيق الروابط مع القطاع العلمي ذي الصلة بالتخصص العدلي؛ سواء كانت الجامعات أو الجهات الحكومية، وذلك للعمل معاً على رؤية وطنية لتنظيم القطاع وتوحيد الجهود، كما كرّست الهيئة جهودها للتنسيق المباشر مع وزارة العدل وتطوير آليات الترفيض للمستجدين والمتدربين، ووضع الضوابط والمعايير المهنية، وتشجيع الطلبة على التحصيل العلمي القانوني من خلال مبادرة جائزة التفوق العلمي القانوني.

3- توفير معلومات عن قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

وذلك ببناء قاعدة معلومات شمولية، ونشر الإحصائيات والتفاصيل التي تُهم الجمهور ربعياً وسنوياً، والعمل مع الجهات الرسمية لتبادل وربط البيانات والمعلومات وتوحيد مسمى القطاع ضمن التصنيفات الاقتصادية المحلية المتوافقة مع التصنيف الدولي للأنشطة، وما يزال القطاع بحاجة إلى مزيد من الدراسات والمعطيات التي من شأنها تقديم خدمة أفضل ومباشرة للمستفيد، وكذلك العمل على توفير جميع التشريعات ذات العلاقة بمهنة المحاماة ونشرها على موقع الهيئة الإلكتروني.

4- وضع المعايير المهنية:

كرّست الهيئة جهودها للحصول على رؤية مهنية وطنية من خلال عملها مع شركائها المحليين والدوليين لبناء قاعدة معرفية؛ سواء كان ذلك عبر التأهيل الأولي للمهنة، أو عبر التعليم المستمر، مما تطلّب مخاطبة جميع الجهات المعنية للتوصل إلى رؤية مشتركة والعمل على تنفيذها، ومن أبرز الأنشطة: برنامج الزمالة القانونية، وبرنامج المهارات

القضائية والقانونية للوفاء بمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس، وبرنامج التعليم المستمر، وبرنامج الإعداد القانوني المتخصص، ومبادرة الابتعاث القانوني، ومن جهة أخرى العمل على استكمال السياسات واللوائح التي تكمل تشريعات المهنة.

6- تسهيل بيئة ممارسة مهنة المحاماة:

وذلك عبر مبادرات منبثقة من سجل المنشأة القانونية الذي يربط أعمال المحامي برقم مرجعي يسهل له ممارسة أعماله لدى الجهات الرسمية، ويرفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتشريعات ذات الصلة بممارسة الأعمال، وتتطلع الهيئة أن تكون المبادرات التنفيذية والتوجهات الإستراتيجية ذات أثر ملموس على ما يأتي:

- تحسين بيئة العمل في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- تفعيل مبادرات وتوجهات مجلس توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- رفع مستوى المشاركة بين المستفيدين في القطاع.
- تحسين وتنظيم قطاع التدريب القانوني.
- إصدار الأدلة الاسترشادية والمطبوعات التي تهم القطاع.
- زيادة عدد اللقاءات المهنية والدورات وورش العمل.
- ترسيخ أواصر التعاون مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع محلياً ودولياً.



4



الفصل الرابع

- تقرير المراجع المستقل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة الأنشطة.
- قائمة التدفقات المالية.
- إيضاحات على القوائم المالي.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م

فهرس المحتويات

رقم الصفحة
١
٢
٣
٤
١٥ - ٥

- تقرير المراجع المستقل
- قائمة المركز المالي
- قائمة الأنشطة
- قائمة التدفقات النقدية
- إيضاحات على القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

إلى الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين - الرياض - المملكة العربية السعودية - والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م ، وقائمة الأنشطة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من (١) إلى (١٨) المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعث ، من جميع الجوانب الجوهرية ، المركز المالي للهيئة كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م وإدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي أعتدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية . ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا . ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ، كما وفيها أيضاً متطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد . ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساس لإبداء رأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمد عليها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ . وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير فترة الهيئة على البقاء كهيئة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك .

إن إدارة الهيئة هي المسؤولة عن الإشراف على عملية التقرير المالي للهيئة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول: عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتعد جوهرياً بفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل

إلى الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
تقرير عن مراجعة القوائم المالية ... (تتمه)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية... (تتمه)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضاً :
تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لراينا . ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.
تكوين مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على البقاء كهيئة مستمرة . وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، يتعين علينا بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، فإننا مطالبون بتعديل راينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار كهيئة مستمرة.
تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
لقد أبلغنا مجلس الإدارة فيما يتعلق ، من بين أمور أخرى ، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة ، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

كذلك ، نفيد أنه ، استناداً إلى المعلومات التي توفرت لنا ، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المرافقة لم يتم إعدادها وعرضها ، من جميع النواحي الجوهرية.

عن السيد العيوي وشركاه

محمد السيد العيوي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٢١١)

الرياض في :
الموافق :

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة المركز المالي في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

إيضاح	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
الأصول		
أصول غير متداولة		
٤ ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي	١,٢٩٦,١٣٤	٢,٠١٥,٥٧٧
إجمالي الأصول غير المتداولة	١,٢٩٦,١٣٤	٢,٠١٥,٥٧٧
أصول متداولة		
٥ مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٢٧٤,٦١٤	٧٦١,٤٨٠
٦ نقد لدى البنوك	٢,٩٥٥,٩٥٢	١,١٢٢,٩٧٧
إجمالي الأصول المتداولة	٣,٢٣٠,٥٦٦	١,٨٨٤,٤٥٧
إجمالي الأصول	٤,٥٢٦,٧٠٠	٣,٩٠٠,٠٣٤
الالتزامات وصافي الأصول		
الالتزامات غير متداولة		
٧ إلتزامات منافع الموظفين المحددة	٢٨٦,٩٥٦	١٩٢,٩٠٧
إجمالي الالتزامات غير المتداولة	٢٨٦,٩٥٦	١٩٢,٩٠٧
الالتزامات متداولة		
٨ الدائنتون التجاريون	٤٨,٩١٦	٤٩,٣٤٠
٩ مستحق لأطراف ذات علاقة	١٩٩,٠١٧	٨٥,٣٠٠
١٠ مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	٣٤٢,٢١٣	٣٤٣,٨٧٠
إجمالي الالتزامات المتداولة	٥٩٠,١٤٦	٤٧٨,٥١٠
إجمالي الالتزامات	٨٧٧,١٠٢	٦٧١,٤١٧
صافي الأصول		
أصول غير مقيدة	٣,٦٤٩,٥٩٨	٣,٢٢٨,٦١٧
إجمالي صافي الأصول غير مقيدة	٣,٦٤٩,٥٩٨	٣,٢٢٨,٦١٧
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول	٤,٥٢٦,٧٠٠	٣,٩٠٠,٠٣٤

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٨) تمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الهيئة السعودية للمحاميين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة الأنشطة للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

الإيرادات والمكاسب	إيضاح	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
اشتراكات عضوية		٥,٤٧٢,٩٠٤	٣,٥٥١,٨١٥
أتعاب تحكيم		٣,٣٤٦,٧٨١	٢,٤٧٥,١٥٠
أتعاب مهنية ومكافآت متنازل عنها		١٠٠,٨٠٠	٤,٠٠٠
منح وتبرعات		-	١٤,٥٤٧
إيرادات متنوعة	١٣	٨٩,٥٧٦	٣٣٠,٣٢٥
إجمالي الإيرادات والمكاسب		٩,٠١٠,٠٦١	٦,٣٧٥,٨٣٧
المصروفات			
مصروفات النشاط	١١	(١,٨٧٣,٩٩٦)	(١,٨٣٨,٧١٢)
مصروفات إدارية	١٢	(٦,٧١٥,٠٨٤)	(٦,٧٤٠,٢٢٤)
إجمالي المصروفات		(٨,٥٨٩,٠٨٠)	(٨,٥٧٨,٩٣٦)
التغير في صافي الأصول - فائض (خسائر) في الإيرادات عن مصروفات للسنة		٤٢٠,٩٨١	(٢,٢٠٣,٠٩٩)
التغير في صافي الأصول في بداية السنة		٣,٢٢٨,٦١٧	٥,٤٣١,٧١٦
صافي الأصول في نهاية السنة		٣,٦٤٩,٥٩٨	٣,٢٢٨,٦١٧

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (١٨) تمثل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الهيئة السعودية للمحاميين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

إيضاح	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
التغير في صافي الأصول	٤٢٠,٩٨١	(٢,٢٠٣,٠٩٩)
تعديل التغير في صافي الأصول إلى صافي النقد من عمليات التشغيل	٧٤١,٥٨٠	٦٣٧,٧٨٦
استهلاك ممتلكات وعقارات ومعدات	١٣١,٢١٩	١٤٠,٣٩٢
التزامات منافع الموظفين المحددة	١,٢٩٣,٧٨٠	(١,٤٢٤,٩٢١)
التغير في الأصول والالتزامات:		
(الزيادة) (النقص):		
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٤٨٦,٨٦٦	٧٤٠,٩٧٣
الزيادة (النقص):		
دائنون تجاريون	(٤٢٤)	(٣,٢٢٦)
مستحق لأطراف ذات علاقة	١١٣,٧١٧	٨١,٣٠٠
التزامات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى	(١,٦٥٧)	٢٩٩,٤٣٩
المدفوع من منافع الموظفين المحددة	(٣٧,١٧٠)	(١٩٤,٤٧٠)
صافي التدفق النقدي الناتج عن (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	١,٨٥٥,١١٢	(٥٠٠,٩٠٥)
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		
شراء ممتلكات وعقارات ومعدات	(٢٢,١٣٧)	(١,١١٣,٥٢٩)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(٢٢,١٣٧)	(١,١١٣,٥٢٩)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	١,٨٣٢,٩٧٥	(١,٦١٤,٤٣٤)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	١,١٢٢,٩٧٧	٢,٧٣٧,٤١١
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢,٩٥٥,٩٥٢	١,١٢٢,٩٧٧

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (١٨) تمثل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

١- علم

١/١- التأسيس والتكوين والأهداف:

أنشئت الهيئة السعودية للمحامين كهيئة غير هادفة للربح ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة العدل، ويكون مقرها مدينة الرياض وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٧) وتاريخ ١٤٣٦/٠٧/٠٨هـ الموافق ٢٠١٥/٠٤/٢٧م وتهدف الهيئة إلى رفع مستوى المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية وذلك وفقاً لهذا التنظيم والأنظمة المرعية الأخرى ويكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها جميع الصلاحيات اللازمة لذلك ومن ذلك ما يأتي :-

- ١- وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة ، ومراجعة تلك المعايير وتطويرها وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية.
- ٢- العمل على رعاية مصالح أعضاء الهيئة الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة وفق ما هو مقر نظاماً والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشأن بما فيها التصديق على توقيعاتهم.
- ٣- تنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة والمشاركة فيها وذلك بعد التنسيق مع وزارة العدل ووفقاً للإجراءات النظامية.
- ٤- وضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقييمها ، والمشاركة في ذلك مع الجهات المختصة.
- ٥- إجراءات الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكتب والنشرات والمجلات العلمية والمهنية والدوريات.
- ٦- التقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات تتعلق بالمهنة.
- ٧- تقديم العون الحقوقي للمستحقين ، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

٢/١- تبدأ السنة المالية للهيئة من أول شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية والقوائم المالية المعروضة للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م مقارنة بالسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م.

٢- أسس إعداد القوائم المالية
١/٢- الالتزام بالمعايير المحاسبية

- تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمد عليها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢/٢- أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإحتقاق المحاسبي ومفهوم الإستمرارية، وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الإستثمارات المتاحة للبيع والمخزون ومنافع التزامات الموظفين المدرجة بالقيمة الحالية للالتزامات المستقبلية بإستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

٣/٢- عملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي والتي تمثل عملة التعامل للهيئة.

٤/٢- افتراض الاستمرارية

- تم إعداد القوائم المالية بافتراض أن الهيئة سوف تستمر أخذاً بمفهوم الاستمرارية ، حيث إن إدارة الهيئة ليست لديها أى شكوك في مفهوم الاستمرارية.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

٥/٢ - الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية يتطلب استخدام الحكم المهني وعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات المفيدة وعلى الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ المركز المالي ومبلغ الإيرادات والمصروفات المصرح عنها للفترة التي أعدت القوائم المالية بشأنها وبالرغم من أن إعداد هذه الافتراضات والتقدير منى على أفضل المعلومات والأحداث المتوفرة للإدارة في تاريخ إصدار القوائم المالية إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد تختلف اختلافاً غير جوهري عن هذه التقديرات.

ويتم دراسة تلك التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة وإثبات الآثار المترتبة على تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل والفترة المستقبلية التي ستأثر بهذا التعديل ، وتمثل الافتراضات والتقديرات بشكل خاص في تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية.

الأحكام

استيفاء التزامات الأداء

- يجب على الهيئة تقييم كل عقد من عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا تم استيفاء التزامات الأداء على مدى الوقت أو في وقت محدد من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإدراج الإيرادات، قامت الهيئة بتقييم ذلك بناءً على الافتراضات التي أبرمتها وأحكام الأنظمة والقوانين ذات الصلة .

- اختارت الهيئة تطبيق طريقة المخالفات في توزيع سعر المعاملة بالنسبة لالتزام الأداء حيث يتم إدراج الإيرادات استناداً إلى وجود الهيئة لاستيفاء التزام الأداء لتوفر أفضل مرجع للإيرادات المكتسبة فعلاً.

تحديد أسعار المعاملات

- يجب على الهيئة تحديد أسعار المعاملات فيما يتعلق بكل عقد من عقودها مع العملاء، وعند عمل مثل هذا الحكم، تقوم الهيئة بتقييم تأثير أي ثمن متغير في العقد نتيجة للخسومات أو الغرامات، ووجود أي عنصر تمويلي جوهري في العقد وأي شن غير نقدي في العقد.

التقدير والافتراضات

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والعقارات الاستثمارية

- تحدد الهيئة الأعمار الإنتاجية التقديرية للعقارات والمعدات والعقارات الاستثمارية لحساب الاستهلاك، يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقعة فيها استخدام الأصل والتلف الطبيعي، تقوم الإدارة بفحص الأعمار الإنتاجية التقديرية وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من توافق طريقة ومدة الاستهلاك مع نموذج المتوقع للمنافع الاقتصادية من هذه الأصول،

- ويتم تعديل التغيرات في مصروف الاستهلاك في الفترات الحالية والمستقبلية إن وجدت .

٣ - أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

١/٣- تصنيف ما هو متداول مقابل ما هو غير متداول
-الأصول

- تعرض الهيئة الأصول والالتزامات في قسمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول/غير متداول، ويتم تصنيف الأصل ضمن الأصول المتداولة في حال:
- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال التشغيلية؛ أو
 - الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي؛ أو
 - توقع استبعاد الأصل خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
 - كون الأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظور تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي .

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

- الالتزامات

يعتبر الالتزام ضمن الالتزامات المتداولة في حال:

- توقع تسوية الالتزام خلال الدورة التشغيلية العادية؛ أو
 - الاحتفاظ بالالتزام بشكل رئيسي؛ أو
 - تسوية الالتزام خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
 - عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.
- تقوم الهيئة بتصنيف جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة.

٢/٣- الممتلكات والعقارات والمعدات

١/٢/٣- الاعتراف والقياس

- تقاس الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة بعد خصم مجمع الاستهلاك وخسارة مجمع الانخفاض، إن وجدت، باستثناء الأراضي وأعمال الإنشاءات تحت التنفيذ.
- تتضمن تكلفة الأصول التي يتم بناؤها ذاتياً تكلفة المواد والمعالجة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى جعل الأصول في حالة صالحة للاستخدام المقصود منها وتكاليف تفكيك وإزالة العناصر وإصلاح الموقع الذي تكون فيه.
- عندما تكون للأجزاء الهامة من بند الممتلكات والعقارات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والعقارات والمعدات.
- يتم تحديد القيمة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات، ويتم الاعتراف على أساس الصافي، ضمن قائمة الأنشطة.

٢/٢/٣- إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف لبند من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند بيعه أو عندما لا يتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبداله، تدرج القيمة الناتجة عن إلغاء الاعتراف ببند من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات بقائمة الأنشطة.

٣/٢/٣- التكاليف اللاحقة للاقتناء

تدرج تكلفة استبدال مكون ما من بند الممتلكات والعقارات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند عندما يكون هناك احتمال أن منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى الهيئة وأنه يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق به ويتم إلغاء الاعتراف بالقيمة المرحلة للمكون المستبدل، تدرج تكلفة تقديم الخدمة اليومية للممتلكات والعقارات والمعدات بقائمة الأنشطة. عند تكديدها.

٤/٢/٣- الاستهلاك

- يستند الاستهلاك على تكلفة الأصول ناقصاً قيمتها التخريدية، يتم تقدير المكونات الهامة للأصول الفردية، وإذا كان هناك مكون ما له عمر إنتاجي يختلف عن بقية ذلك الأصل، فإن ذلك المكون يتم استهلاكه بشكل مستقل.
- يدرج الاستهلاك بقائمة الأنشطة بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي التقديري لكل مكون لبند من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، يتم فحص طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيمة التخريدية في تاريخ كل مركز مالي، ويتم تعديلها كلما كان ذلك ملائماً، يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام، ويتوقف استهلاكه في التاريخ الذي يصف فيه الأصل على أنه محتفظ به أو يلغى فيه إثباته أيها أبكر.

- فيما يلي الأعمار الإنتاجية التقديرية للفترة الحالية وفترات المقارنة:

- تحسينات على مباني مستأجرة	٢٠%	- أثاث ومرفوشتات	٢٠%
- أجهزة حاسب إلى	٢٥%		

- تدرج مصاريف الصيانة والإصلاحات العادية التي لا تطول بشكل جوهري العمر الإنتاجي التقديري لأصل ما بقائمة الأنشطة. عند تكديدها، يتم رسلة التجديدات والتحسينات الرئيسية، إن وجدت، ويتم استبعاد الأصول التي تم استبدالها.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

٣/٣- الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى

- يتم إظهار الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى بصافي القيمة القابلة للتحقق وذلك بعد طرح هبوط قيمة الذمم المدينة، يتم عمل هبوط قيمة للذمم المدينة عندما يوجد دليل موضوعي على أن الهيئة لن تتمكن من تحصيل كامل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأساسية للمعاملات، ويتم تحميل هبوط القيمة على قائمة الأنشطة، وعندما تصبح الذمم المدينة غير قابلة للتحصيل، فإنه يتم شطبها مقابل هبوط قيمة الذمم المدينة، يتم قيد المبالغ المستردة لاحقاً من الذمم التي تم شطبها سابقاً في قائمة الأنشطة.

أهم الصعوبات المالية لدى المدينين هو احتمال إعلان الإفلاس أو إعادة هيكلتهم مالياً والتخلف أو التأخر في السداد وهذه تعتبر مؤشرات على هبوط قيمة الذمم المدينة التجارية، فيما يتعلق بالمبالغ الكبيرة بشكل فردي، فإنه يتم عمل هذا التقدير على أساس فردي، أما المبالغ التي ليست كبيرة بشكل فردي ولكن انتهى ميعاد استحقاقها ولم تسدد، فإنه يتم تقديرها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لطول الفترة المستحقة استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

٤/٣- النقد وما في حكمه

- يشمل النقد وما في حكمه في قائمة المركز المالي على النقد لدى البنوك - لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه في الحسابات الجارية لدى البنوك.

٥/٣- ذمم دائنة ومستحقات

تثبت الالتزامات للمبالغ المتوجبة سدادها مستقبلاً عن التوريدات أو الخدمات المستلمة سواء صدرت بها فواتير للهيئة أو لم تصدر.

٦/٣- المخصصات

- تدرج المخصصات عندما يكون لدى الهيئة التزام (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يطلب من الهيئة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية الموارد إلى خارج الهيئة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يحد به لمبلغ الالتزام، وحيثما تتوقع الهيئة سداد بعض أو كامل المخصص - على سبيل المثال- بموجب عقد تأمين، فيتم إدراج السداد كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً، يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الأنشطة بعد طرح أي سداد،

- يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير مالي وتعدل لتعكس أفضل تقدير حالي، إذا لم يعد محتملاً تدفق موارد خارجية مطلوبة متضمنة منافع اقتصادية لسداد الالتزام، فإنه يتم عكس المخصص.

تكاليف إيقاف العمليات (الالتزامات المتعلقة بإزالة الأصول)

يتم الاعتراف بمخصص للالتزام بإيقاف العمليات عندما تتحمل الهيئة المسؤولية عن أعمال الترميم أو إعادة تأهيل الأراضي، تعتمد درجة إيقاف العمليات المطلوبة والتكاليف ذات العلاقة على متطلبات القوانين والأنظمة الحالية، تتضمن التكاليف المدرجة والمسؤولة في المخصص جميع التزامات إيقاف العمليات المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصول، ويتم خصم مخصص إيقاف العمليات إلى قيمته الحالية ويتم رسملته كجزء من الأصول ضمن بند الممتلكات والمصنع والمعدات ومن ثم يتم استهلاكه كمصروف على مدى العمر المتوقع لتلك الأصول.

٧/٣- منافع الموظفين

- برامج المنافع المحددة (الالتزامات منافع الموظفين المحددة)

تقوم الهيئة بتطبيق خطة منافع محددة كمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها بما يتفق مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. وتستند المزايا بموجب هذه الخطة على الرواتب والبدلات النهائية للموظفين وسنوات خدمتهم المتراكمة في تاريخ القوائم المالية. كما هو معروف في الشروط الواردة في نظام العمل في المملكة العربية السعودية، إن خطط منافع نهاية الخدمة للموظفين هي خطط غير ممولة حيث تفي الكيانات المعنية بالتزامات دفعات المزايا عند استحقاقها.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالالتزام عن المنافع المستحقة للموظفين والمتعلقة بالأجور والرواتب بما في ذلك المنافع غير النقدية، والأجازه السنوية والأجازه المرضية وتذاكر السفر وبدلات تعليم الأطفال خلال الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة المتعلقة بها، وكذلك المبلغ غير المخصص للمنافع المتوقع دفعها مقابل تلك الخدمة على أساس أن الخدمة ذات الصلة قد تم تأجيلها. تقاس الالتزامات المعترف بها والمتعلقة بمنافع الموظفين قصيرة الأجل بالمبلغ غير المخصص والمتوقع إن يتم دفعه مقابل الخدمة المقدمة.

الهيئة السعودية للمحامين

الرياض - المملكة العربية السعودية

إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م

(بالريالات السعودية)

٨/٣- معاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل المعاملات مع جهات ذات علاقة تحويل موارد، أو خدمات أو التزامات أو تمويل بين الهيئة وتلك الجهة ذات العلاقة بعض النظر عما إذا تمت تلك المعاملات بشروط معادلة لتلك التي تسود في المعاملات التي تتم على أساس التفاوض الحر أم لا.

يتم اعتبار شخص ما ذي علاقة بالهيئة إذا ذلك الشخص، أو مقرب من أسرة ذلك الشخص:

- أحد أعضائه كجزء موظفي الإدارة* في الهيئة؛ أو
 - ب- له سيطرة أو سيطرة مشتركة على الهيئة؛ أو
 - ج- له تأثير مهم على قرارات الهيئة وتوجيهاتها.
- * كجزء موظفي الإدارة هم أولئك الأشخاص الذين لهم سلطة ومسؤولية تخطيط وتوجيه ورقابة أنشطة الهيئة بشكل مباشر، أو غير مباشر، بما في ذلك أي مدير، سواء كن تنفيذياً أو خلاف ذلك.
- يتم اعتبار متشابهاً ما ذات علاقة بالهيئة إذا في حال:
- أ- كون المنشأة والهيئة أعضاء في المجموعة نفسها أو مملوكتين من ممالك مشتركين؛ أو
 - ب- كون المنشأة زميلة أو مملوكة للهيئة؛ أو
 - ج- كون المنشأة تخضع لسيطرة الهيئة، أو العكس أو المنشأة والهيئة تخضعن للسيطرة المشتركة.

٩/٣- الالتزامات والأصول المحتملة

- الالتزامات المحتملة هي التزامات من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ويؤكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع ضمن السيطرة الكاملة للهيئة، أو التزام خالي لا يتم إيفائه لأن من غير المحتمل أن تكون هناك حاجة لتدفق الموارد لتسوية الالتزام وفي حالة عدم القدرة على قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية فإن الهيئة لا تثبت الالتزامات المحتملة وإنما تفصح عنها في القوائم المالية.

- لا يتم إثبات الأصول المحتملة في القوائم المالية، ولكن يفصح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

١٠/٣- الإيرادات والمكاسب

تحقق الإيرادات عند أداء الخدمة وإصدار الفاتورة عند استيفاء جميع الشروط التالية:

- يمكن قياس مبلغ الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- من المحتمل أن تتدفق المذيق الاقتصادية المتوقعة بالمعاملة للهيئة.
- يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها في المعاملة والتكاليف اللازمة لإتمام المعاملة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- تقوم الهيئة باستخدام أساس الاستحقاق في تسجيل اشتراكات الأعضاء والإعانات الحكومية والتبرعات النقدية والعينية.
- الإيرادات غير المقيدة: أن الأموال غير المقيدة هي نتيجة لمقابلة الموارد الداخلية من إيرادات تبرعات وإيرادات ومكاسب ناتجة عن الأنشطة التطوعية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة الخيرية والأنشطة التجارية كما أنها نتيجة للإيرادات والمكاسب المقيدة بالموارد الخارجة من مصروفات وخسائر ناتجة عن الأنشطة التطوعية والأنشطة الخيرية والتجارية وغيرها من المصروفات والخسائر غير المقيدة، بالإضافة إلى التحويلات من صافي الأصول غير المقيدة والبيها.
- الإيرادات المقيدة: الأموال المقيدة هي نتيجة لمقابلة الموارد الداخلة من إيرادات تبرعات وإيرادات ومكاسب ناتجة عن الأنشطة التطوعية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة الخيرية والأنشطة التجارية كما أنها نتيجة للإيرادات والمكاسب المقيدة بالموارد الخارجة من مصروفات وخسائر ناتجة عن الأنشطة التطوعية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة الخيرية والأنشطة التجارية وغيرها من مصروفات والخسائر المقيدة، بالإضافة إلى التحويلات من الأصول المقيدة والبيها. وهذه الأموال المقيدة قد تم تقييدها بواسطة المتبرعين وما ينشأ عنها من مكاسب أو خسائر تلحق بها.
- يتم إثبات إيرادات التعجب التحكيم عند أداء الخدمة وإصدار الفاتورة.

١١/٣- مصروفات الأنشطة

يتم تصنيف مصروفات الأنشطة على أساس وظيفي وفقاً للبرامج التي تقوم بها الهيئة ويتم إثباتها كمصروفات فترة وفقاً لآساس الاستحقاق حيث تحمل على الفترة المحاسبية التي حدثت فيها.

الهيئة السعودية للمحامين

الرياض - المملكة العربية السعودية

إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م

(بالريالات السعودية)

٢/١٠/٣- المصروفات الإدارية

يتم قياس وإثبات المصاريف المتعلقة بإدارة الهيئة كمصاريف فترة وفقاً لآساس الاستحقاق حيث تحمل على الفترة المحاسبية التي حدثت فيها.

٣/١٠/٣- التغير في صافي الأصول غير المقيدة

هو مقدار الزيادة أو النقص الناتج في كل من الإيرادات والمصروفات، والمكاسب والخسائر.

١١/٣- العملات الأجنبية

تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى الريال السعودي وفقاً لأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملات، في تاريخ كل مركز مالي، وتحويل أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات التحويل والتسوية في قائمة الأنشطة.

١٢/٣- مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى الهيئة النية لتسوية الأصول والالتزامات على أساس الصافي لتحقيق الأصول وتسييد الالتزامات في نفس الوقت.

٤- الممتلكات والعقارات والمعدات - بالصافي

تسجيلات على أماكن مستأجرة	أجهزة حاسب آلي	أثاث ومفروشات	المجموع
التكلفة:			
الرصيد في ٠١ يناير ٢٠٢٠م	١,٩٩٦,٧٨٤	٨٩٨,٨٢٧	٢,٨٩٥,٦١١
إضافات	-	٢٢,١٣٧	٢٢,١٣٧
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م	١,٩٩٦,٧٨٤	٩٢٠,٩٦٤	٢,٩١٧,٧٤٨
الاستهلاك المتراكم:			
الرصيد في ٠١ يناير ٢٠٢٠م	٨٥٦,٢٥٧	٤١٣,٧٩٠	١,٢٧٠,٠٤٧
إضافات	٣٩٩,٣٥٧	٢٢٥,٦٨١	٦٢٥,٠٣٨
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م	١,٢٥٥,٦١٤	٦٣٩,٤٧١	١,٨٩٥,٠٨٥
صافي القيمة الدفترية:			
كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م	٧٤١,١٧٠	٢٨١,٤٩٣	١,٠٢٢,٦٦٣
كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م	١,١٤٠,٥٢٧	٤٨٥,٠٣٧	١,٦٢٥,٥٦٤
١/٤- تم توزيع مصروفات الاستهلاك للسنة على النحو التالي			
المحمل على مصروفات النشاط	٥,٣٦٢	٥,٣٦٢	١٠,٧٢٤
المحمل على المصروفات العمومية والإدارية	٦٣٢,٤٢٥	٧٣٦,٢١٨	١,٣٦٨,٦٤٣
إجمالي استهلاك ممتلكات وعقارات ومعدات	٦٣٧,٧٨٦	٧٤١,٥٨٠	١,٣٧٩,٣٦٦

الهيئة السعودية للمحامين

الرياض - المملكة العربية السعودية

إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م

(بالريالات السعودية)

٢٠٢٠م	٢٠١٩م
١,١٤٠,٠٠٠	١,١٤٠,٠٠٠
١٨٤,٠٠٠	٨٧,٣٠٠
١,١٦٩,٥٤٤	٩٠٨,٠٩٥
-	١٩,٥٥٤
٣١٥,١٠٢	٢٨٩,٥٠٦
٤٢٤,٣١٠	٢٧٧,٧٧٦
٢٩٢,٣٨٦	٢١٩,٩٣٦
٤٢,٣٠٩	٢١٢,٧٩٥
١٧٩,٣٤٤	١٢٣,٤٧٩
١٢٩,٢٢٠	١٢٠,٨٦١
١٥١,٠٥٠	١٣٣,٨١٨
٩١,٩٨٨	٩٨,٨٥٦
٤,١١٩,٢٥٣	٣,٦٣١,٩٧٦
٢٢,٩٧٤	٢٢,٢١٧
٨٠,٢١٠	٧٤,٨٨٩
٤٨,٤٧٠	٥٠,٠٨٢
٩٧٩,٢٦١	٩٦٣,٧٨٩
٨٤,٠٧٧	١٦٨,١٧٩
٥٢,٧٢٦	٥٨,٥٢١
٣,٧٦٩	١٩٨,١٤٩
٤٤,٢٩٠	٤٧,٩٢٥
١١,٨٦٢	٣٩,٦٦٨
٧٩,٥٣٧	٥٨,٩١٩
٩,٧٧٥	١٣٩,٧١٠
٢٧٢,٩٨٤	٤٥٦,٧٥٠
٢١٦	٦٢,٩٩٩
٧٣٦,٢١٨	٦٣٢,٤٢٥
١٢,٨٠٠	٣٣,٢٤٦
١٥٦,٦٦٢	١٠٠,٧٩٠
٢,٥٩٥,٨٣١	٣,١٠٨,٢٤٨
٦,٧١٥,٠٨٤	٦,٧٤٠,٢٢٤

٢٠٢٠م	٢٠١٩م
٤٧,٨٠٠	١٦٩,٠٨١
٢٤,٨٠٩	١٣٦,٦٨٦
١٦,٩٦٧	٢٤,٥٥٨
٨٩,٥٧٦	٣٣٠,٣٢٥

١٢- المصروفات العمومية والإدارية

رواتب ومكافأة الأمين والمشراف العام
مكافآت حضور مجلس الإدارة واللجان

نفقات موظفين

رواتب وأجور
أجور إضافية
مكافآت موظفين
أجور ومكافآت موظفين مؤقتين

بدل سكن

بدل إجازات

إنتقال وذاكر سفر

تأمين طبي

تأمينات اجتماعية

منافع الموظفين المحددة

مجموع نفقات موظفين

مصروفات أخرى

كهرباء ومياه وغاز

بريد ونولون شحن وهاتف

مصروفات بوفية وضيافة

إيجارات

أدوات كتابية ومطبوعات

مصروفات وعمولات بنكية

رسوم وإشتراكات

مصروفات جوازات وتعقيب

مصروفات سفر وانتداب

مصروفات صيانة عامة

مصروفات دعابة وإعلان

مصروفات أتعاب واستشارات مهنية

مصروفات ترجمة

إستهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات

مصروفات تدريب موظفين

مصروفات أخرى

مجموع المصروفات الأخرى

مجموع المصروفات العمومية والإدارية

١٣- الإيرادات الأخرى

إيرادات شحن عضوية

تسويات منافع الموظفين المحددة

إيرادات أخرى متنوعة

الهيئة السعودية للمحامين

الرياض - المملكة العربية السعودية

إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م

(بالريالات السعودية)

١٤- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

- تعتبر أنشطة الهيئة عرضة لمخاطر مالية مختلفة وتتضمن هذه المخاطر: مخاطر السوق (تشمل مخاطر العملة ومخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية لسعر العملة ومخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، يركز برنامج إدارة المخاطر العام للهيئة على تقلبات الأسواق المالية غير المتوقعة والبحث عن إمكانية تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على الأداء المالي للهيئة إلى أدنى حد.

- تتضمن الأدوات المالية المدرجة بقائمة المركز المالي النقد وما في حكمه والذمم المدينة وقروض قصيرة وطويلة الأجل والتزامات مقابل الإيجار التشغيلي والذمم الدائنة والمصرفات والمستحقة والالتزامات المتداولة الأخرى وتشمل المخاطر المالية:

١/١٤ إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي سوف تواجهها منشأة في صعوبة تأمين الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتوقعة بالأدوات المالية، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أصل مالي وبسرعة بقيمة تقارب قيمته العادلة، تقوم الهيئة بإدارة مخاطر السيولة بمراقبتها بشكل دوري للتأكد من توفر أرصدة سيولة نقدية كافية من خلال تسهيلات بنكية متاحة للوفاء بأي التزامات مستقبلية.

تنص شروط المبيعات الخاصة بالهيئة بأن يتم سداد المبالغ نقدا عند تسليم البضاعة أو على أساس البيع بالأجل.

٢/١٤ إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف في أداء مالية على الوفاء بالتزاماته والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية، ليس لدى الهيئة تركيز هام لمخاطر الائتمان، يتم إيداع النقد لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع، وتوسع الهيئة للحد من مخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالعملاء بوضع حدود ائتمانية ومراقبة المديونية القائمة في تاريخ المركز المالي وتكوين مخصص مغاير للأرصدة المشكوك في تحصيلها والتي هي على أساس ملف العميل وتواريخ السداد السابقة للسداد، تتم مراقبة ذمم العملاء المدنية القائمة بشكل منتظم، ولتلبية مخاطر الائتمان من المدينين، دخلت الهيئة أيضا في ترتيبات تأمين في مناطق جغرافية معينة.

٣/١٤ إدارة مخاطر الأسعار

مخاطر الأسعار هي مخاطر تعرض قيمة أداة مالية للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل محددة للأداة الفردية أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

مخاطر السوق

- مخاطر السوق هي مخاطر التذبذب في أداة مالية ما بسبب التغيرات في الأسعار السائدة في السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفوائد وأسعار الأسهم مما يؤثر على دخل الهيئة أو قيمة ما تمتلكه من أدوات مالية.

- تهدف إدارة مخاطر السوق إلى إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن الحدود المقبولة مع تعظيم العوائد.

- تستخدم الهيئة المشتقات لإدارة مخاطر السوق وتسعى إلى تطبيق محاسبة التحوط لضبط الثقل في الأرباح أو الخسائر.

مخاطر أسعار الفائدة (العمولات)

- تمثل مخاطر أسعار الفائدة (العمولات) المخاطر المتعلقة بتأثر التقلبات في أسعار الفائدة (العمولات) بالسندة بالسوق على المركز المالي للهيئة وتدفقاتها النقدية.

مخاطر أسعار السلع

- مخاطر أسعار السلع هي المخاطر التي ترتبط بالتغيرات في أسعار بعض السلع والتي تتعرض لها الهيئة من تأثير غير مرغوب فيه على تكاليف الهيئة وتدفقاتها النقدية، تنشأ هذه المخاطر في أسعار السلع الأساسية من المشتريات المتوقعة لبعض السلع من المواد الخام التي تستخدمها الهيئة.

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
إيضاحات على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م
(بالريالات السعودية)

٤/١٤ - مخاطر العملة

- مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، إن معاملات الهيئة الأساسية هي بالريال السعودي، إن المعاملات الأخرى بالعملات الأجنبية غير جوهريّة.

- يقتصر تعرض الهيئة لمخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي على المعاملات باليورو والدولار الأمريكي.

٥/١٤ - القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو سداد التزام بين أطراف راغبة ومستعدة للتعامل بنفس الشروط والأسس المتبعة في التعامل مع الأطراف الأخرى، بما أنه يتم إعداد القوائم المالية للهيئة على أساس طريقة التكلفة التاريخية، فإنه قد ينتج عن ذلك فروقات بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة في رأي إدارة الهيئة أن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للهيئة تقارب أرصدها المرحلة.

١٥ - أحداث هامة

في مطلع سنة ٢٠٢٠م، انتشرت جائحة كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، مما تسبب في اضطراب الأعمال والأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، واتخذت المملكة العديد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة كافة الآثار السلبية الناتجة عن تلك الجائحة.

وقد تطلب ذلك من الهيئة إعادة تقييم الافتراضات والمصادر الرئيسية المطبقة على القوائم المالية للهيئة للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م.

وخلال تلك السنة، قامت الإدارة بتقييم كافة الآثار على عمليات وأنشطة الهيئة، وبناء على هذا التقييم فلم تكن هناك حاجة إلى إجراء أي تعديلات جوهريّة في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م، ولكن، ونظراً لحالة عدم التأكد الراهنة، فإن أي تغير مستقبلي في الافتراضات والتقديرية قد تنشأ عنه نتائج تتطلب إجراء تعديلات جوهريّة على القيم الدفترية للأصول و/أو الالتزامات في الفترات المستقبلية، ونظراً للتطور السريع في الموقف الراهن مع وجود حالة من عدم التأكد بشأن المستقبل، فستستمر الإدارة في تقييم التأثير بناء على التطورات المستقبلية.

١٦ - أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية

تعتقد الإدارة بعدم وجود أحداث لاحقة هامة منذ تاريخ قائمة المركز المالي في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م وحتى تاريخ اعتماد القوائم المالية قد يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للهيئة الظاهر في هذه القوائم المالية.

١٧ - أرقام المقارنة

أعيد تنويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لتتماشي مع طريقة عرض القوائم المالية لهذه السنة.

١٨ - اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣٠م بتاريخ ٢٠٢١/٠٠/٠٠م من قبل إدارة الهيئة.